

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٣٨

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/68/116)

مشروع القرار (A/68/L.6)

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نرحب في مناقشة اليوم باشتراك معالي السيد برونو إدواردو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (A/68/116)، الذي يعرض آراء الدول الأعضاء بشأن إدانة الحصار الأحادي الجانب الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وموقف روسيا القائم على المبادئ معروف جيدا ولم يتغير. ويؤيد بلدنا، إلى جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. فالحصار ضد كوبا الذي يستند إلى دوافع عقائدية واستمر لعقود طويلة مفارقة تاريخية، وصدى لعصر مضى منذ أمد طويل من الحرب الباردة. وهذا العمل غير الودي، الذي تم القيام به على نحو ينتهك العديد من قرارات الجمعية العامة، يلحق أضرارا خطيرة بالاقتصاد الوطني في كوبا، ويشكل تعديا على الحقوق القانونية لمواطنيها، ويتسبب في تفاقم أحوالهم المعيشية، وله تأثير سلبي على مصالح البلدان الثالثة.

ونعتقد أن ذلك التدبير السياسي الانفرادي الذي يسبب أضرارا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ويفضي إلى تهينة أجواء من زيادة المجاهدة في العلاقات الدولية. وفي ذلك الصدد، ناشد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، مجلس الدوما في الاتحاد الروسي بالإجماع الجمعية العامة، والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية المساعدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1353494 (A)



ويشكل عائقا كبيرا للغاية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

والتأثير العميق للأزمة العالمية الاقتصادية والمالية المتواصل والحصار المستمر الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة - الذي يتضمن تطبيق الجزاءات والقوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية ضد مواطني البلدان الثالثة، والمؤسسات والشركات التي تقيم علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا - سيسهم في زيادة تفاقم معاناة الشعب في كوبا. وعلاوة على ذلك، يحبط الحصار الجهود المبذولة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها جميع الأهداف الإنمائية للألفية الهامة، ويؤثر سلبا على التعاون الإقليمي في المنطقة.

ووقفت مجموعة الـ ٧٧ والصين دائما وبثبات ضد الحصار. وقد تكرر ذلك الموقف في مؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها، حيث رفضت مجموعة الـ ٧٧ والصين بشدة فرض القوانين والأنظمة التي يتجاوز أثرها الحدود الوطنية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك العقوبات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، ودعت حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تكرر التأكيد مرة أخرى على موقفها الثابت والقائم على المبادئ من هذه المسألة الهامة. والتذكير بالإعلان الوزاري للاجتماع السنوي السابع والثلاثين لوزراء الشؤون الخارجية للمجموعة، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. ورفض الوزراء بشدة فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وسائر الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض جزاءات أحادية الجانب ضد البلدان النامية، وأكدوا الحاجة الملحة للقضاء عليها فوراً.

على إنهاء الجزاءات المفروضة على كوبا. وأكد المشرعون في روسيا، تعبيراً عن تضامنهم مع شعب كوبا، حق كوبا في تحديد مسارها الخاص نحو التنمية السياسية والاقتصادية.

ويؤيد الوفد الروسي، إذ يسترشد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، استناداً إلى عدم جواز أية تدابير تمييزية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (A/68/L.6) بمطالبته بإلغاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السيد طومسن (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وأود أولاً أن أشيد بحضور معالي السيد برونو إدواردو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا.

وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقها العميق حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه لأكثر من نصف قرن الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجدداً أن الحصار المفروض على كوبا يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية فيما بين الدول. ويشكل استمرار تطبيقه انتهاكا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بشئ أشكاله في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً.

ولا يزال الحصار يفرض قيودا اقتصادية ومالية صارمة على كوبا. وتسبب وما برح يتسبب بدرجة عالية من الضرر الاقتصادي والمالي. ويترك آثارا سلبية على رفاه شعب كوبا،

على أساس قرارات أو توصيات من مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

إنّ المكسيك وكوبا تتمتعان بعلاقات تاريخية في جوّ من الثقة المتجددة، يراعي دائما المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة التعايش السلمي. وقد نوّه وزير خارجية المكسيك أثناء زيارته الأخيرة إلى كوبا بالعملية الإصلاحية فيها، وبالفرص التي أتاحتها لزيادة الاستثمار، وبرامج التجارة والتعاون الثنائية ومواصلة حوارنا السياسي رفيع المستوى.

لقد أكّدت المكسيك معارضتها الثابتة للعزل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي لكوبا. ولهذا دعمنا بحزم إدماج كوبا في الآليات التكاملية الإقليمية، بهدف تعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية والتعاون والتنمية.

وانسجاما مع ما قلته، وفي بادرة ذات أهمية كبرى للعلاقات بين بلدنا، سنصوّت المكسيك مؤيدة مشروع القرار A/68/L.6 المعروض أمامنا اليوم. ونعتقد أنّ هذا أقلّ ما يمكننا عمله لإنهاء حالة مزرية استمرت أكثر من ٤٠ عاما.

السيد غالفيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمناسبة تقديم مشروع القرار A/68/L.6، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إنّ الجمعية العامة، منذ اتخاذ القرار ١٩/٤٧ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اتخذت في كل سنة على التوالي قرارا يؤكد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وينبغي تذكّر أنّ الجمعية في دورتها السابعة والستين اتخذت القرار ٤/٦٧

وتلتزم مجموعة ال ٧٧ والصين بالعمل من أجل تحقيق التعايش السلمي فيما بين الدول. ويتطلب مثل هذا الهدف من جميع الدول الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك السلمي للعلاقات بين الدول وسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي.

ونشير إلى أنه في العام الماضي صوتت ١٨٨ دولة عضوا مؤيدة للقرار الذي عرضه الممثل الدائم لكوبا (القرار ٤/٦٧). ويمثل هذا الرقم الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، للمطالبة بإنهاء الحصار الذي استمر لخمسة عقود والالتزام التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة.

وستدعم مجموعة ال ٧٧ والصين مرة أخرى بشكل كامل مشروع القرار المعارض للحصار (A/68/L.6) وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

السيد مونتانيو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لأكثر من ٢٠ عاما، تأتي المكسيك إلى هذا المحفل للإعراب عن رفضها الشديد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ولتبيين معارضتها لاستخدام التدابير القسرية التي لا يقرها القانون.

وإننا ننوّه بالتقدم الذي أحرزته كوبا نحو بلوغ الغايات المرسومة للأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من التأثير السلبي للحصار، الذي ما برح طوال نصف قرن يشكل العقبة الرئيسية أمام المزيد من تنمية البلد، وبالتالي تحسين حياة الناس.

وتؤكد الحكومة المكسيكية رفضها القاطع لتطبيق التدابير أو القوانين أحادية الجانب، مثل هذا الحصار الاقتصادي على أية دولة. وعلينا أن نؤكد أنّ ما يحدث في كوبا يستهين بموقف بلدنا ويناقضه. فلا يمكن فرض أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية على إحدى الدول إلاّ

الدولية لكوبا، الذي يتناقض مع الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، كما تتجسّد في القرار.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القلق الذي سبق الإعراب عنه فعلا في القرار ٤/٦٧، بشأن تطبيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قوانين وأحكاما مثل ما يُسمّى قانون هيلمز - بيرتون، الذي تُسيء آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية إلى سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وحرية التجارة والملاحة. والتدابير أحادية الجانب المطبّقة بموجب الحصار المفروض على كوبا تؤثر على شركات عديدة تُراول أعمالا تجارية مع كوبا وفقا للقانون الدولي، بما يشمل المعايير التي أرسّتها منظمة التجارة العالمية. وفي السنة الماضية، فُرِضت قيود وغرامات عديدة على الشركات الدولية، وبعضها ينتمي إلى أعضاء جماعتنا.

ونودّ أن نذكر أنّنا في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في سنتياغو دي شيلي في ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت الدول الأعضاء في جماعتنا بيانا خاصا حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، أكّدت فيه أشدّ إدانتها لتطبيق القوانين والتدابير المناقضة للقانون الدولي، مثل قانون هيلمز - بيرتون، بما يشمل أثره الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، ودعت إدارة الولايات المتحدة إلى إنهاء تطبيق هذا القانون.

إنّ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدعم بقوة اعتماد مشروع القرار A/68/L.6، المُعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ونحن نشدّد على أنّ تطبيق التدابير أحادية الجانب، التي ليس لها أيّ سند في القانون الدولي، يتعارض مع نصّ ميثاق الأمم المتحدة وروحه

بالعنوان نفسه، مع التأييد الساحق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٢، دعا مرارا وتكرارا ٢١ قرارا صادرا عن الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية في الأمم المتحدة، وهو الجمعية العامة، إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

ونحن نجتمع اليوم للنظر في هذا القرار مجددا. وتودّ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تؤكد دعمها لما سيكون قرار الجمعية الثاني والعشرين في هذا الشأن. ومن المهم أن نؤكد الحوافز الكامنة وراء موقف تلك الدول حيال هذا الموضوع. وفي رأينا أنّ الحصار التجاري والاقتصادي والمالي على كوبا مناقض لنصّ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وروحهما ومبادئهما ومقاصدهما.

وميثاق الأمم المتحدة ينصّ على الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءا من الموسوعة القانونية، ليس للقانون الدولي فحسب، بل للبشرية جمعاء. فيجب عدم انتهاكها أو إيدائها. ويتعيّن على الدول الأعضاء أن تُوائم سلوكها الوطني والدولي مع الحقوق والالتزامات والمبادئ الواردة في ميثاقنا التأسيسي. وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلك المبادئ، بما فيها مبادئ المساواة في سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرّض لها، وحرية التجارة والملاحة والتسوية السلمية للتراعات.

إنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بدأ في عام ١٩٥٩ وهو مستمر حتى اليوم. وقد أصبح الآن نظاما صارما من التدابير أحادية الجانب، جرى تمديده على مرّ الزمن، مؤديا إلى خسائر اقتصادية فادحة للشعب الكوبي، تُلحظ في مجالات حسّاسة من حياته. وإننا نعرب عن قلقنا العميق حيال تشديد أبعاد الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، فضلا عن التضيق المتزايد على المعاملات المالية

في آخر مؤتمر قمة عقدته البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢، وكرر رؤساء الدول أو الحكومات دعوتهم إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو حظر من جانب واحد ويتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يلحق خسائر مادية وأضراراً اقتصادية بشعب كوبا. أعرب أيضا مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز عن قلقه العميق إزاء توسيع طبيعة الحصار إلى خارج الحدود الإقليمية، ورفض توطيد التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار، فضلا عن سائر التدابير الأخيرة التي تنفذها تلك الحكومة ضد شعب كوبا. وكرروا بأن تلك التدابير تشكل انتهاكا لسيادة كوبا وخرقا جسيما لحقوق الإنسان لشعبها. وحث مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز أيضا على الامتنال الصارم لقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

إن التدابير القسرية الراهنة أكثر من مجرد حظر ثنائي مفروض على كوبا كما تدعي حكومة الولايات المتحدة. وهي في الواقع تشمل الحظر خارج الحدود الإقليمية والذي يؤثر على تعاملات كوبا مع البلدان الأخرى، الأمر الذي ينتهك سيادة الدولة والحق في حرية التجارة. إن القيام بذلك استهزاء بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن ذلك الحصار الذي لم يراوح مكانه منذ أكثر من ٥٠ عاماً، يعتبر أيضا ممارسة خسيصة لأنه يقوض حقوق الإنسان بالنسبة للشعب الكوبي. وفشلت حتى الآن في تحقيق هذا الهدف، ولن تتمكن أبدا من تحقيقه.

إن المحاولات التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة من السمات التي اتسمت بها حقبة من الزمن سادتها أعمال وتصرفات غير قانونية في العلاقات بين الدول. وعلى الرغم من الضغوط الهائلة، تحمل شعب كوبا المشقة الناجمة عن

ومبادئه ومقاصده. وندعو بإلحاح الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواصلة تشريعها الوطني ذات الصلة مع الميثاق وقرارات الجمعية العامة وآراء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجميع مناطق العالم، فضلا عن صوت شعبها بالذات. إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعول على التأييد التقليدي للقرار الذي طُرح هذا اليوم لكي تنظر فيه هذه الهيئة، وهو يتطرق إلى الآثار الضارة التي تلحق بأحد البلدان الأعضاء في مجموعتنا.

أخيرا، ندعو إلى احترام سيادة دولة كوبا وحققها في تقرير مصيرها، ومن دون أي أعذار.

السيد دهيجاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود أن أبدأ كلمتي بأن أنوه هنا بحضور معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا. ونبعث من خلاله بتحياتنا إلى شعب وحكومة كوبا، ونعرب عن تضامننا معهما

اليوم، للمرة الثانية والعشرين ننظر في مشروع قرار بشأن الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا (A/68/L.6). في العام الماضي، وفي خطوة تاريخية، صوتت ١٨٨ دولة عضوا في الجمعية العامة لصالح قرار مماثل (القرار ٤/٦٧)، وبذلك أعربت عن دعمها للشعب الكوبي وأدانت الأغلبية الساحقة الحظر غير الشرعي المفروض على ذلك البلد. وبينت بوضوح الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي أيدت القرار موقف المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة الهامة.

وكررت دائما حركة عدم الانحياز معارضتها الشديدة جدا للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

تفرضه على كوبا وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتأمل المجموعة الأفريقية أيضا في أن تتحسن العلاقات بين البلدين تحسنا كبيرا. وبصرف النظر عن الفوائد على الصعيد الثنائي، فإن ذلك التحسن سيساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر قرار الدورة العادية الحادية والعشرين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المسألة المتخذة في اجتماعها المعقود في أديس أبابا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣. كرر رؤساء دولنا وحكوماتنا مرة أخرى دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا. ويجدون الأمل في أن تعمل الولايات المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة، على إعادة النظر في موقفها بغية تهيئة حالة تفضي إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ومن دون شك أن رفع الحظر سيرسي أساسا متينا جدا لتلك العلاقة.

تؤكد أفريقيا مجددا دعمها الكامل لمشروع القرار A/68/L.6 المعروض علينا والمتعلق بضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. أننا نعمل ذلك، أولاً وأخيراً، لأنه الأمر الصواب. ونعمل ذلك أيضا لأن كوبا لديها تاريخ شامخ في أفريقيا بسبب دورها في كفاح أفريقيا من أجل التحرير. وسيظل شعب أفريقيا يتذكر ذلك الدور، وينبغي أن يظل شعب كوبا فخورا بتلك المساهمة التاريخية.

السيد علهاي (جيوتي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ونشكر الأمين العام على تقريره ذي الصلة عن الحصار (A/68/116)، الذي ما برح مفروضا لفترة نصف قرن،

الحظر المفروض عليه طيلة عقود عديدة. في الواقع إنه شعب جدير بالثناء للتقدم الكبير الذي أحرزه، وبالتحديد في مجالات حساسة مثل التعليم والرعاية الصحية والتعاون الدولي، من بين أمور أخرى. ولا شك أن الحظر قد حرم كوبا من الوصول إلى الأسواق، ومن الحصول على المعونة الإنمائية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، ونقل التكنولوجيا التي تعتبر على قدر كبير من الأهمية لتنمية الاقتصاد الكوبي ورفاهية وتقدم شعبها.

في الختام، يكرر وفد بلدي، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال لأحكام القرارات الـ ٢١ التي اعتمدها بالفعل الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السيد بام (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

منذ أكثر من عقدين من الزمان، ما فتئت الجمعية العامة تتخذ بأغلبية ساحقة القرارات التي قدمتها كوبا بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ومع ذلك، وطيلة تلك السنوات، لم تُنفذ تلك القرارات على الإطلاق. ولم يتم رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي، وما زال يتسبب بمشقة لا لزوم لها لكوبا وشعبها.

في عالم اليوم، يظل الحوار والتفاوض الطريقة المناسبة لتسوية المنازعات وضمان التعايش السلمي فيما بين الدول. وتأمل أفريقيا من الولايات المتحدة أن تنهي الحظر الذي

على انه حان الوقت ليتغلب شعور الواقعية ووحدة الهدف على حالة الجمود التي استمرت طويلا والتعريض والفضاظة وعدم الثقة. ونظرا لطابع الحصار الفريد الذي لولاه لنعم نصف الكره هذا بالوثام والازدهار، فانه لا يخدم أي غرض؛ فهو حالة شاذة ونشاز تاريخي لا يمكن بعد الآن تبريره على أسس سياسية أو أخلاقية، أو في سياق التعاون الدولي.

وأخيرا، تشارك منظمة التعاون الإسلامي الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء الإقرار بالآثار السلبية التي أحدثتها الحصار، ولا يزال يحدثها، على رفاه شعب كوبا وسعادته، ومناشدة الولايات المتحدة الأمريكية وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ومرة أخرى هذا العام ستؤيد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تأييدا كاملا مشروع القرار المعارض للحصار (A/68/L.6)، وهي تناشد جميع الدول أن تحذو حذوها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن اقترح إغلاق قائمة المتكلمين في ضوء العدد الكبير للوفود المدرجة في القائمة.

تقرر ذلك.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بما فيها الدول المنتسبة إلى السوق المشتركة: إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا. كما أود أن أشيد بوجود السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا.

وأسست السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على مبادئ التضامن والاعتماد المتبادل والتعايش السلمي فيما بين بلداننا. ونرى أن التسامح هو القاعدة التي مكنت من الالتقاء التاريخي في قارتنا لشعوب من جميع أركان العالم.

بالرغم الرفض المتكرر له من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

وتعرب منظمة التعاون الإسلامي، على نحو ما فعلت في الماضي، عن قلقها البالغ من استمرار الحصار المفروض على كوبا، الذي يخالف المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات بين الدول وينتهك أيضا مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فضلا عن تساوي الدول في السيادة.

ومنذ عام ١٩٩٢، تتخذ الجمعية العامة كل عام قرارا يبرز التكلفة والآثار الإنسانية غير المقبولة المترتبة على السكان الكوبيين من جراء التدابير العقابية المباشرة وغير المباشرة العديدة الناجمة عن الحصار، الذي يرجح انه أدى إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بآثاره على جهود كوبا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وساعدت تلك التدابير الانفرادية على التعدي على تطلعات شعب كوبا إلى تحقيق التنمية وإعاققتها وأدت باستمرار إلى إحباط جهود الكوبيين في التمتع بأحوال معيشية لائقة. وتشدد منظمة التعاون الإسلامي على أن التدابير الانفرادية للحصار المفروض على كوبا أثرت سلبا على العديد من الشركات والكيانات التي تدير الأعمال التجارية الاعتيادية مع كوبا وفقا للقانون الدولي وفي الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي تسبب صعوبات اقتصادية وتجارية حادة في الدولة.

وتلتزم منظمة التعاون الإسلامي التزاما كاملا بالإسهام صوب تحقيق التعايش السلمي فيما بين الدول والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، فان جميع الدول، بصرف النظر عن قوتها أو حجمها أو ثروتها الطبيعية، مدعوة إلى التمسك تماما بمبادئ الاحترام المتبادل وإدارة العلاقات فيما بين الدول بصورة سلمية وبسيادة القانون. وتأخر كثيرا تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا؛ ولا يمكن استدامة الحالة السائدة. ونحن جميعا نتفق

المشروط لمشروع القرار A/68/L.6، الذي يؤكد مجددا على التزامنا بالنهج المتعدد الأطراف باعتباره الأداة الشرعية لتسوية النزاعات وسبيلا فعالا لتعزيز التعاون الدولي والتفاهم فيما بين الشعوب.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يرفضان التدابير اللاإنسانية قيد النظر، وهو أمر اتضح لنا في عام ٢٠١٢، حينما صوتت ١٨٨ دولة عضوا مؤيدة للقرار.

إن محاولة تقييد قدرة الحكومة الكوبية على الحصول على احتياجاتها من أجل كفالة الرعاية الصحية والتعليم والمساعدة التكنولوجية وتوفير الغذاء لشعبها لن تضر سوى بالكوبيين، الذين لديهم الحق في التنمية. وليس الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا سوى نموذج للسياسات البالية التي لا مكان لها في العالم اليوم. وباعتماد مشروع القرار، ستثبت الجمعية مرة أخرى الإرادة السياسية التي لا يمكن إنكارها للدفاع عن المثل العليا للحرية والتضامن واحترام السيادة والقانون الدولي.

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

وجهورية فتزويلا البوليفارية تكرر رفضها القاطع واستنكارها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على شعب كوبا الشقيق. فهذه التدابير تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وخاصة لاحترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا وحرية الملاحة والتجارة والتسوية السلمية للمنازعات. ونؤكد أن هذه التدابير القسرية الأحادية الجانب لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية بما يضر بحرية التجارة المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية وصكوكها التأسيسية ويمنع الدول الأخرى من إقامة علاقات اقتصادية ومالية وتجارية حرة وسيادية مع جمهورية كوبا.

ونحن مرتبطون بجزائرا في أمريكا اللاتينية بالرغبة في العيش في جو من السلام وتعزيز التفاهم المشترك والدفاع عن الاستقلال والمساواة فيما بين الدول.

وبعد ٥٣ عاما من سياسة الخنق الاقتصادي، قيد النظر، الموجهة ضد كوبا، لا تزال السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها ترى أن الحصار ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص المساواة فيما بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وتتعارض تدابير الحصار مع حقوق الدول ذات السيادة في السلام والتنمية والأمن. وعلاوة على ذلك، تخالف تلك التدابير قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف وطابع منظمة التجارة العالمية ذاته.

كما أن الحصار ينتهك مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، ويسبب الصعوبات والمعاناة فيما بين شعب كوبا بأسره. وهو يقيد التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويمنع تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك نشعر بالأسف لكون الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة انفرادية على كوبا لا يزال بدون تغيير، حتى في القرن الحادي والعشرين. ولا تزال زيادة القيود على المعاملات المالية بين كوبا والبلدان الثالثة عائقا رئيسيا أمام الحوار المباشر.

والدول الأعضاء في السوق المشتركة ترفض، من حيث المبدأ، جميع التدابير الانفرادية والمتجاوزة للحدود الوطنية. ونعتقد أن تلك التدابير تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه لرفاه الشعب وتمنع إحراز التقدم في التكامل الإقليمي. كما ندين تنفيذ التدابير الانفرادية القسرية المخالفة لمبادئ حرية التجارة. وما فتى الحصار العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا وأدى إلى عرقلة التعاون الدولي. وتحدد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تأكيد تأييدها غير

وحكومات العالم لمطالبة حكومة الولايات المتحدة بالالتزام بمعايير القانون الدولي.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أخطب الجمعية بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهي، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي، سانت كيتس ونيفس. والجماعة الكاريبية تؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل شيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نجتمع سنويا في هذا المكان منذ ٢٢ عاما لنضم أصواتنا إلى أصوات الكثيرين الآخرين المعارضين لفرض الولايات المتحدة لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا. فالشعب الكوبي يعاني منذ ٥٣ عاما خسائر اقتصادية فادحة وركودا، مما يحول دون توسيع العلاقات التجارية بلدهم مع بقية العالم. والحصار قد دام طويلا على الرغم من اعتراض الدول الأعضاء عليه بأغلبية ساحقة وبصورة لا لبس فيها، على نحو ما يدل عليه الاعتماد السنوي لمشروع قرار، مثل ذلك المعروض علينا اليوم (A/68/L.6).

وفي العام الماضي، صوتت ١٨٨ دولة من الدول الأعضاء مؤيدة للقرار بشأن هذا الموضوع (٤/٦٧). والأمم المتحدة تضم ١٩٣ دولة عضوا. وهذا أمر ذو دلالات كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. غير أن الحصار ما زال يخنق شعب كوبا. والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للحصار تزداد حدة بصورة مطردة. والآثار المباشرة وغير المباشرة الكثيرة للحصار تضر بأمن كوبا واستعدادها المسبق ووتيرة انتعاشها من الكوارث. وفي الواقع، فإن أوقات الأزمة الوطنية هذه

غير أن الحصار غير القانوني الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا لم يمنع التضامن بين الشعوب، وخاصة التعاون والمعاملة بالمثل القائمين بين فنزويلا وكوبا. ومن بين المستفيدين من التعاون بين كوبا وفنزويلا القضية الملحة المتمثلة في رفاه شعبنا في مجال الرعاية الصحية. وأود أن أشير إلى أنه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقع رئيسا كوبا وفنزويلا آنذاك، فيدل كاسترو وهوغو تشافيس فرياس، اتفاق تعاون ذا أهمية تاريخية في مجال الصحة بهدف تحسين نظام الرعاية الصحية في فنزويلا. وتحل غدا الذكرى السنوية الثالثة عشرة لتوقيع هذا الاتفاق الذي أسهم إسهاما كبيرا في رفع مؤشرات التنمية البشرية لفنزويلا، وبالتالي في قدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ومحاولة استخدام الحصار للتقليل من قدرة حكومة كوبا هو إجراء ينطوي على تدخل من قبل حكومة الولايات المتحدة، ولكن الأخطر من ذلك أنها محاولة لمعاينة شعب على اختيار حكومته، وهي مسألة تتعارض مع طابع شعوب أمريكا الشمالية أنفسها والتي لا تؤيد بالتأكيد هذا الموقف.

وحكومتنا وشعبنا البوليفاريان يطالبان حكومة الولايات المتحدة بالامتثال لقرارات الجمعية العامة التي اتخذت منذ عام ١٩٩١ بأغلبية ساحقة واتخاذ خطوات من أجل الرفع الفوري والنهائي للحصار غير الإنساني المستمر منذ أكثر من ٥٠ عاما والذي يشكل عقابا جماعيا غير مقبول أخلاقيا. وإلغاء هذه التدابير الأحادية الجانب سيبرهن على التزام الولايات المتحدة بتعددية الأطراف على أساس احترام القانون الدولي، وهو عامل أساسي في تعزيز السلام والتضامن القائم على التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والتفاهم بين الشعوب.

وأخيرا، فإننا نؤيد بحماس مشروع القرار A/67/L.6 الذي يعد بمثابة صرخة من جانب الغالبية العظمى من شعوب

والطب. وفي هذا الصدد، تعرب الجماعة الكاريبية أيضا عن تقديرها العميق لمقترحات كوبا بخصوص مجالات التعاون الأخرى مع الجماعة، مثل علاج الإعاقات الجسدية والفنون والتدريب اللغوي والزراعة ومصايد الأسماك والمياه والبنى التحتية.

في منطقة البحر الكاريبي وحدها، شيدت كوبا المستشفيات والعيادات، ووفرت الأدوية والأطباء والمرضات وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، وهي مساهمات يستمر تلقيها وتذكرها بأقصى درجة من درجات التقدير. واستفاد الطلاب من بلدان الجماعة الكاريبية من التعليم الجامعي في كوبا مجاناً، وجادت كوبا بإيثار وأعانت دولة عضواً في الجماعة الكاريبية هي هايتي في أعقاب الزلزال المدمر هناك. وخلال مؤتمر القمة الرابع الذي جمع بين كوبا والجماعة الكاريبية، والذي عقد في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١ في بورت أوف سين في ترينيداد، أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية بياناً يرفض بشدة فرض الحصار وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية ويشيد بنتائج المؤتمر التي تعزز الأواصر الأخوية المتينة التي تربط الجماعة الكاريبية بكوبا. وجرى التأكيد على هذا الموقف هنا اليوم.

لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تتمتع أيضاً بعلاقات الصداقة والود مع الولايات المتحدة الأمريكية وتمتثل تلك العلاقات. وبالتالي، فإننا نحث من هذا المنطلق، حكومتها على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي الداعية لإنهاء الحصار. في ذلك الصدد، فإننا نشجع أيضاً الانخراط في عملية حوار بناءة، وتطبيع العلاقات بين البلدين. ونعتقد أنه من شأن ذلك أن يصب في مصلحة جميع الأطراف، ويسهم إلى حد كبير في إحداث المزيد من التنمية والتعاون السلميين داخل الأمريكتين. يجب ألا نكتفي بأن نكون مجرد رمز للتغيير. وتبعاً لذلك، تدعم وفود الجماعة الكاريبية بشكل كامل مشروع القرار

تسلط الضوء بشدة على الظلم الأساسي للحصار المفروض على كوبا. وعند النظر إلى الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا في ضوء سخاء كوبا والمساعدات الخيرة التي تقدمها للدول الأخرى في أوقات الحاجة، فإنه يُعتبر خطأ فادحاً. ومثل هذه الأحداث تؤكد ضرورة توسيع التعاون والتضامن على الصعيدين الإقليمي والدولي وليس تكثيف التدابير العقابية.

والجماعة الكاريبية، بوصفها تكتلاً لدول صغيرة الحجم، تقدر كثيراً القوة التي تكمن في قدرتها وإرادتها الجماعية وتحافظ على موقف قوي يستند إلى المبادئ المشتركة التي تعزز أهدافنا المشتركة. وتشمل تلك المبادئ التقييد بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف والسيادة وحرية التجارة. ومن هذا المنطلق، لا تدخر الجماعة الكاريبية وسعاً في تضامنها مع كوبا وتدعو إلى وضع حد للحصار الذي يتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة ولا يخدم أي غرض قانوني أو سياسي أو أخلاقي مُبرر في سياق العلاقات الدولية المعاصرة.

وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة، لا تزال كوبا تبرهن على أهمها شريك وعنصر فاعل رئيسي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتمشيا مع سياستنا القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترتبط بعلاقات جيدة مع كوبا، وهي علاقات ظلت ودية ومرنة على الرغم من التطورات المستمرة في المشهد الجيوسياسي على صعيد نصف الكرة الأرضية الجنوبي وعلى المستوى الدولي. فلكوبا سفارات في جميع البلدان المستقلة في الجماعة الكاريبية وتواصل البرهنة على أهمها جزء لا يتجزأ من منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، وضعت الجماعة الكاريبية وكوبا، وتنفيذاً، برامج مفيدة للطرفين للتعاون والتجارة في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك التربية البدنية والرياضة والمحاسبة والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاقتصاد والتربية الخاصة والصحة

تسبب الحصار المفروض على كوبا في معاناة كبيرة للشعب الكوبي. وهو يشكل انتهاكا لحق دولة ذات سيادة في تطوير حرية التجارة والاقتصاد والملاحة والتمتع بها. وحرمان الحصار شعب كوبا من الحياة حياة كريمة، وقوض بشدة تقدم هذا البلد. وقد تفاقم الأثر السلبي للحصار جراء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والارتفاع العالمي لأسعار الغذاء والطاقة. كما حرم الحصار أيضا الاقتصاد الكوبي من النفاذ إلى الأسواق والحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا، التي تمس الحاجة إليها من أجل تحقيق تنمية سريعة وشاملة.

أشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى أن الحصار يجد خيارات السياسات الرئيسية للحكومة الكوبية، ويعيق جهودها الرامية لتحديث النموذج الاقتصادي للبلد. كما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أن للحصار انعكاسات سلبية جدا على ميزان كوبا التجاري وإيراداتها من النقد الأجنبي وإمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية، وتأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي للفئات الضعيفة من السكان. وقد وجه مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في كوبا، انتباهنا إلى واقع أن للحصار تأثيرا واسع النطاق على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية في كوبا، ويلحق الضرر بالفئات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ضعفا من سكان كوبا. وتمثل هذه الأمثلة دليلا واضحا على المعاناة الكبيرة للشعب الكوبي جراء الحصار.

إننا نعتقد أنه يتعين حل الخلافات بين البلدان من خلال الحوار والتفاوض بروح من الاحترام المتبادل لاستقلال كل طرف، وسيادته وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ومن الأهمية بمكان احترام روح التعددية التي تجسدها الأمم المتحدة.

المعروض على الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/68/L.6)، وسنصوت مؤيدين اعتماده.

السيد أديب (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. تؤيد الهند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن هذه السنة، هي السنة الثانية والعشرون التي تشهد تداول الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ عقود على كوبا. وخلال كل سنة من تلك السنوات، رفضت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، فرض القوانين والأنظمة التي تتجاوز آثارها الحدود الوطنية، وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية التي تلحق الضرر بتقدم الشعوب وازدهارها في كل أنحاء العالم. كما دعت الجمعية العامة أيضا جميع الدول إلى احترام التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإلغاء وإبطال القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية على سيادة الدول الأخرى، وتلحق الضرر بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية وحرية التجارة والملاحة.

رغم النداءات المتكررة للجمعية العامة، يظل قرارها بدون تنفيذ، في مخالفة للرأي العام العالمي. ويقوض هذا التجاهل للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي المعبر عنها من خلال الأمم المتحدة، مصداقية هذه المؤسسة ويضعف العمل المتعدد الأطراف. إن الهند تؤيد بقوة رفض المجتمع الدولي القاطع للقوانين الداخلية التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية.

المستدامة، نقوم في الوقت نفسه بتقييم الضرر الاقتصادي الذي الحقه الحظر بتجارة كوبا والقطاع الخارجي لديها. إنه الحظر يفرض حصاراً على سكان بلد، ومن الواضح أنه يضعف جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً.

من الصواب حقاً تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. لقد صوتنا لصالح هذا القرار لمدة ٢٢ عاماً. إنه ليس فقط من المحبط لنا عدم إنهاء ذلك الحظر الشائن، ولكننا نظهر عجز المنظمة على جني ثمار عمليات هي من دون شك تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين، وهي من الفروض الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً، أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا، ونؤكد له استمرار دعم وتضامن مصر.

أؤيد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلو فيجي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وإيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز؛ وأثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية؛ وجيبوتي بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

قبل ثمانية وستين عاماً، تقريباً من يومنا هذا، وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ. ومن بين مقاصده الرئيسية تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في وحق الشعوب في تقرير المصير. وطيلة السنوات الـ ٥٣ الماضية، ما انفكت الولايات المتحدة، إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، تنتهك ذلك المقصد النبيل بفرضها حظر انفرادي على كوبا، وهو حظر ليس له ما يبرره من الناحية الأخلاقية ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية القانونية ويتعارض مع قواعد القانون الدولي.

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أكرر معارضة الهند للإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها البلدان وتمس سيادة الدول الأخرى، بما في ذلك محاولات تمديد نطاق تطبيق قوانين بلد ما خارج الحدود الإقليمية ليشمل دولاً أخرى ذات سيادة. إن الهند تنضم إلى الدول الأخرى فيما يخص الدعوة إلى وضع حد فوري للحصار المفروض على كوبا. كما أنها تؤيد مشروع القرار الذي قدمته كوبا (A/68/L.6).

السيد لاسو مندوثا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن جمهورية إكوادور، يشرفني أن أرحب بحضور وزير خارجية كوبا الشقيقة هنا اليوم، السيد برونو رودريغس باريا، الذي سيقدم بالنيابة عن شعبه، وللمرة الثانية والعشرين، نص مشروع القرار A/68/L.6، الذي يهدف فقط إلى تحقيق العدالة وعنوانه "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ستصوت إكوادور، كما تفعل دائماً، مؤيدة لمشروع القرار، لأنه يشكل وسيلة واضحة للتعبير عن تضامننا واتساقنا فيما يخص هذه المسألة. علاوة على ذلك، يدين دستورنا تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أي كان شكل هذا التدخل. لذلك، فإننا نشجب علنا ونرفض قانون هيلمز - بيرتون سيء السمعة، الذي يمثل في الواقع أساس الحصار غير الأخلاقي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة.

إن ذلك العمل الانفرادي من جانب الولايات المتحدة مع ما يرتبه من أثر واسع يؤدي إلى عواقب وخيمة، ويشكل انتهاكاً واضحاً لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة، وهي مبادئ متجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الأخرى.

من المحبط أنه بينما ينبغي لنا داخل هذه المنظمة أن نتكلم عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتكامل ركائز التنمية

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تؤيد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

إن تقرير الأمين العام (A/68/116) يبين بوضوح مرة أخرى الرفض العالمي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة تعسفية وانفرادية على الشعب الكوبي وعلى الإنسانية. ويؤثر الحظر في التعاون الدولي. ويؤثر في الرعاية الصحية والمواد الغذائية، والتعليم، والثقافة والرياضة في كوبا. ويؤثر في التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في كوبا. ويرتب أثاراً مالية ومصرفية. ويؤثر في أعمال البناء والتشييد، والسياحة، والصناعة، والاتصالات، وقطاع الطاقة والتعدين، والنقل، والطيران المدني وصناعة السكر. والحظر مثال على الانفرادية التي تقودها الولايات المتحدة في العالم. وعلى الرغم من الحظر، ضربت كوبا مثلاً يُحتذى به في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون والتضامن.

تنضم بوليفيا مرة أخرى إلى مجتمع الدول لترفض رفضاً قاطعاً الحظر الإجرامي، الذي أصبح من أعمق الجروح المفتوحة التي تهتك روح الأسرة الإنسانية بأكملها. تفرض الولايات المتحدة بصورة انفرادية حظراً مجحفاً. وتفرض الولايات المتحدة بصورة انفرادية حظراً غير شرعي. وتفرض الولايات المتحدة بصورة انفرادية حظراً غير أخلاقي. وتفرض الولايات المتحدة بصورة انفرادية حظراً خارج الحدود الإقليمية، وهو حظر ينتهك أهداف ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتفرض الولايات المتحدة بصورة انفرادية حظراً يضر بمبادئ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة. إنها تفرض حظراً يسعى إلى النيل من حق الشعب

في العام الماضي، صوت ١٨٨ بلداً لصالح القرار ٤/٦٧ الذي دعا إلى الإنهاء الفوري للحظر. وترى مصر أنه على الرغم من هذا الرفض الإجماعي للحظر، من المقلق أنه لا يزال يجري تشديد الخناق على كوبا في تجاهل كامل لموقف المجتمع الدولي. الحق الحظر ضرراً هائلاً على كوبا. فهو يؤثر في قطاعات حيوية في اقتصاد البلد ورفاه الشعب الكوبي. وأدى الحظر إلى عواقب سلبية على الشركات والمواطنين من رعايا بلدان ثالثة.

على الرغم من الصعوبة الاقتصادية والاجتماعية التي ليس لها أي مبرر، واصل الكوبيون إحراز مكاسب إنمائية، ويمكن رؤية تلك المكاسب بشكل ملحوظ في التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين. نحبي تصميمهم ومرونتهم في غمار تلك الضائقة.

لقد ذكرت الإدارة الأمريكية مؤخراً بأنها ستقيم اتصالاً مع كوبا. تلك الكلمات المشجعة للأسف لم تترجم إلى أعمال. فالتدابير العقابية المفروضة على كوبا لا تزال قائمة، وتفتقر باستمرار معاناة أمة شجاعة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل إلى الأبد ما هو صواب وما هو خطأ. إن ذلك يتعارض مع قيم تاريخها وتقاليدها. لذلك نبعث اليوم مرة أخرى برسالة إلى الولايات المتحدة:

(تكلم بالإسبانية):

يجب إنهاء الحصار الآن.

(تكلم بالإنكليزية):

نأمل أن يجد نداؤنا آذاناً صاغية هذه المرة.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بوجود الرفيق برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا بين ظهرانيها.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بتقرير الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال (A/68/116).

يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طيلة فترة ٢١ عاماً متتالية ما انفكت الجمعية العامة تتخذ القرارات بأغلبية ساحقة بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد حثت الجمعية في تلك القرارات جميع البلدان على أن تتقيد بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وأن تلغي أو تبطل أي قوانين أو تدابير ذات طبيعة تتجاوز الحدود الإقليمية تمس سيادة دولة أخرى أو الحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين للسلطة القضائية لتلك الدولة، وذات أثر ضار على حرية التجارة والملاحة.

غير أنه مما يدعو للأسف، أن تلك القرارات لم تنفذ قط تنفيذاً فعالاً، وما تزال الولايات المتحدة تفرض حظراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على كوبا. وقد ألحق ذلك خسائر اقتصادية ومالية فادحة بكوبا. وتظهر البيانات أنه إذا ما أخذنا في الحسبان انخفاض قيمة الدولار مقابل الذهب في الأسواق الدولية في إبريل/نيسان ٢٠١٣، لوجدنا أن الحظر قد أدى إلى خسائر اقتصادية مباشرة في كوبا مقدارها ١ ١٥٧ ٣٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

أدى الحظر إلى نقص في الإمدادات وقوض بشدة الاقتصاد الكوبي، وتسبب في وضع عقبات هائلة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. وقد ألحق الحظر معاناة جمة بالشعب الكوبي وعرقل بشدة من جهوده للقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انتهك حقوق الإنسان الأساسية لأبناء الشعب الكوبي، كالحق في الغذاء والصحة والتعليم وحقه في

الكوبي في تقرير المصير وجهود حكومته من أجل مكافحة الفقر والإجحاف.

لدي هنا جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ضد الحظر. ولأكثر من ٢٠ عاماً، والجمعية تتخذ القرار تلو القرار الذي يبنذ الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية على الشعب الكوبي. وحين الوقت الآن لكي تكفل الجمعية والأمم المتحدة احترام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

من على هذا المنبر، وصف رئيس الولايات المتحدة لأعضاء الجمعية ما أسماه بالطبيعة "الفريدة" لبلده (انظر A/68/PV.5). إذا كان ذلك البلد فريداً في نوعه، فالبقية منا إذن، أي الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، لم تنعم بتلك الطبيعة الفريدة لأن الأقدار أرادت لنا غير ذلك. لم يكن الخطاب خطيراً فقط بل كان هجومياً؛ إنه لم يكشف عن نية إجرامية في ما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة ومقاصد هذه المنظمة؛ بل يبين أيضاً، كما ذكر الرئيس إيفو موراليس، غطرسة حكومة ما ضد جميع الشعوب. فحكومة الولايات المتحدة ليست استثنائية، على الرغم من أنها فريدة. إنها مسؤولة عن هذه الإبادة الناجمة عن الحصار الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. إنها فريدة لأنها لا تحترم القانون الدولي. إنها فريدة لأنها لا تقيم وزناً للعددية. إنها فريدة لأنها تتصرف بأكثر درجة من الإفلات من العقاب.

مرة أخرى تؤيد بوليفيا تأييداً قاطعاً مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة اليوم (A/68/L.6). ونود أيضاً أن نشكر الشعب الكوبي على تضامنه الرائع الذي أنقذ حياة عشرات الآلاف من البشر في بلدي. مرة أخرى وفي هذه الجمعية، يدعو العالم، ويطلب العالم، ويطالب العالم بإلغاء الحصار المفروض على كوبا.

اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، أن أخرج عن المراسم المتبعة للحظة وأن أحتتم بياني بالقول: تحيا كوبا!

وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن تنهي حظرها المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن. كذلك تأمل الصين في حدوث تحسن مطرد في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، وهو تحسن في المقابل سيعزز الاستقرار والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

سوف تصوت الصين مرة أخرى لصالح مشروع القرار المقدم من كوبا في إطار هذا البند (A/68/L.6).

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب الحار بالوزير برونو رودريغس باريا ونؤكد له دعم إندونيسيا القاطع من أجل إنهاء الحظر المفروض على كوبا.

يؤيد وفد إندونيسيا البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلاً فيجي وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وعن منظمة التعاون الإسلامي.

إن الجمعية العامة بوصفها أرفع منتدى سياسي في الأمم المتحدة عارضت باستمرار السياسة الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وأعربت أغلبية الدول الأعضاء عن قلقها إزاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وإزاء الآثار الضارة لتلك التدابير على الشعب الكوبي.

بينما يتحمل الشعب الكوبي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بشجاعة طيلة ٥٢ سنة، فإنه بتكاليف باهضة.

إن استمرار فرض ذلك الحصار ينتهك مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وينتهك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

البقاء والتنمية. إن ذلك الحظر لم يتسبب فقط بنكسات كبيرة للاقتصاد الكوبي، بل أثر على التفاعلات الطبيعية الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والبلدان الأخرى، وبذلك قوض مصالح وسيادة بلدان ثالثة.

إن أغلبية الدول الأعضاء تعارض بشدة الحظر على كوبا لأنه يشكل انتهاكاً صارخاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. إن نداء المجتمع الدولي يدوي عالياً أكثر فأكثر ويطلب حكومة الولايات المتحدة بتغيير سياستها نحو كوبا ورفع الحظر وتطبيع العلاقات مع كوبا. لقد تجسدت تلك الحقيقة تجسداً كاملاً في تقرير الأمين العام هذا العام.

ما انفكت حكومة الصين تؤيد دائماً إقامة علاقات متبادلة بين البلدان على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع الإبقاء على احترام حق الدول الأخرى في اختيار نظامها الاجتماعي وطريق تنميتها بصورة مستقلة. إن الصين تعارض أي جزاءات انفرادية تفرض على البلدان الأخرى بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو بأي وسائل أخرى. وفي غضون ذلك، اتبعت الصين وأيدت بصرامة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. تقيم الصين وكوبا بصورة طبيعية تبادلات اقتصادية وتجارية وتبادلات في الموظفين. وتعاوننا الودي الذي ينطوي على منفعة مشتركة في سائر المجالات ما برح ينمو. هذا ما يريده أبناء شعبنا، وهو في صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

في عالم اليوم، يمثل الحوار والتبادلات والتعايش المتسق الاتجاه السائد في العلاقات الدولية. فالتعاون والتبادلات على قدم المساواة في ما بين البلدان قد أصبحت هي الاتجاه السائد. إذ أن أفضل طريقة لتسوية الخلافات والمنازعات من خلال الحوار على قدم المساواة وبالتشاور الودي. تأمل الصين في أن تتصرف الولايات المتحدة وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق

في مناخ دولي يسوده التعاون فإن سياسة الحصار عفا عليها الزمن. صوتت أندونيسيا مرارا لصالح رفع الحصار المفروض على كوبا، تعبيرا عن التزامنا الثابت طويل الأمد بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وترفض أندونيسيا استخدام أي تدابير أحادية الجانب للضغط على الدول. ولهذا السبب، فإنها لم تسن أو تطبق أبدا أي قوانين من النوع المشار إليه في مشروع القرار. ونحن لا نؤيد ولا نطبق أي قوانين وسياسات تتجاوز الحدود الإقليمية، لأن ذلك سيمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفي حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

تحت إندونيسيا على وقف تطبيق القوانين والتدابير ذات الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية ويمس سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة لرعاياها أو الأشخاص الآخرين الخاضعين لولايتها القضائية وحرية التجارة والملاحة.

وأخيرا، تؤيد إندونيسيا وتدعو إلى الوقف الفوري لهذا الحظر.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بمعالى السيد برونو رودريغيث باريبا، وزير خارجية كوبا، وأن أوجه من خلاله تحيات شعب وقيادة الجزائر لشعب وقيادة كوبا.

تؤيد الجزائر البيانات التي أدلى بها في وقت سابق كل من ممثل إيران، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل فيجي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل إثيوبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل جيبوتي، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وتود الجزائر أن تكرر الإعراب عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا منذ

والميثاق واضح بشأن ضرورة أن تقيم الدول علاقات ودية فيما بينها. وقد أكد بالقدر نفسه على أهمية امتناع الدول عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تهدد الاستقلال السياسي للدول الأخرى أو تؤدي إلى التدخل في مسائل تقع أساسا ضمن الولاية القضائية الداخلية لأي دولة.

وللأسف، كان للجزءات أيضا أثر غير مباشر على البلدان التي لها صلات اقتصادية وتجارية مع كوبا، وبالتالي فإنها تنتهك سيادة الدول الأخرى وولايتها الوطنية. لا يؤدي الحظر إلى تعقيدات سياسية فحسب، بل ويسبب مصاعب اقتصادية وتجارية ومالية، لا يمكن تبريرها على أسس إنسانية. يشكل هذا عبئا كبيرا على بلد نام يمكن أن يستفيد شعبه كثيرا من التعاون عوضا عن المواجهة. تسبب الحصار في مشاق للشعب الكوبي، وخاصة الفئات الضعيفة منه. وفي ضوء هذه الخلفية، يجب على الجمعية العامة مرة أخرى تأكيد موقفها من خلال دعم مشروع القرار (A/68/L.6).

يثق المجتمع الدولي تماما أن المشاركة من شأنها تحقيق نتائج أفضل من العزلة للنهوض بالقضايا النبيلة التي تؤيدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن الحوار دائما ما يمثل مسارا بناء لحل التوترات. وقد آن الأوان لتغيير العلاقات بين الطرفين الرئيسيين من خلال الحوار البناء. سيتمشى رفع الحصار مع روح العصر. كما سيظهر الاحترام الذي لا لبس فيه لمبدأ عدم التدخل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وفي حين أنه صحيح أن بعض التغييرات الصغيرة ذات الدلالة قد حدثت في الآونة الأخيرة، مثل تخفيف القيود المفروضة على السفر إلى كوبا ورفع العقوبات أمام التحويلات المالية، فإن النتيجة المفضلة هي رفع الحصار فوراً. ونأمل جميعاً أن يتم حل التوترات بين البلدين، وأن يسود العلاقات بينهما الوثام والتعايش السلمي.

ومن المهم الإشارة هنا إلى المواقف الثابتة لحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الشأن. لذا، ستصوت الجزائر لصالح مشروع القرار (A/68/L.4) المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

السيد إيماكاندو (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة بشأن هذه المسألة المتعلقة بمشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/68/L.6)

ويود وفد بلدي أن يؤيد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلو فيجي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وإثيوبيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وإيران، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتشعر زامبيا بالقلق حيال أن الجمعية العامة، بعد أكثر من عقدين من الزمن، لا تزال تناقش بندا في جدول الأعمال حظي بإجماع ساحق. ويعزى ذلك إلى أنه بالرغم من رسالة الأمم المتحدة الواضحة، واصلت الولايات المتحدة فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. وما لم تبذل جهود فورية لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في العلاقات الاقتصادية، فإن التاريخ سيصدر حكما قاسيا علينا نحن جميعا في أسرة الأمم المتحدة.

لقد انتهت الحرب الباردة منذ أمد بعيد، وحل مكاتها دول تسعى إلى ترسيخ عصر التعاون الدولي، وتضطلع الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في ذلك. ولذا يبحث وفد بلدي على ألا نفوت هذه الفرصة لتحقيق الرخاء العالمي الشامل للجميع ولكفالة التعايش السلمي بين أجيال المستقبل.

أكثر من خمسة عقود حتى الآن. يعتمد أعضاء الجمعية العامة، سنويا، منذ سنوات متتالية عديدة، بالإجماع تقريبا، قرارا يدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. يعكس ذلك عزم المجتمع الدولي القاطع على وضع نهاية لهذه الحالة التي طال أمدها. من خلال تلك القرارات، واصل المجتمع الدولي إعادة التأكيد على أن لكوبا، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الحق في حرية التجارة والملاحة وتوسيع نطاق التجارة مع شركائها الاقتصاديين.

ووفقا لمبادئ سياستها الخارجية، أدانت الجزائر دائما تطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية، مثل هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، الذي يتعارض مع القانون الدولي ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي لكل دولة عضو أن تحترم مبادئ الميثاق، بما في ذلك بصفة خاصة المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى.

والواقع أن للحصار أثرا سلبيا يوميا على رفاه الشعب الكوبي، ويتسبب في خسائر مادية وأضرار اقتصادية هائلة لكوبا. وقد فاقت الآثار السلبية المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة من حدة هذه التبعات، الأمر الذي أثر بشدة على الجهود الإنمائية لكوبا. هذا أمر أبرزه تقرير الأمين العام (A/68/116)، استنادا إلى المعلومات المقدمة من أكثر من ١٠٠ حكومة وعدد كبير من الكيانات والوكالات التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار (٦٧/٤) الذي اتخذ العام الماضي. يحبط الحصار الجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية البالغة الأهمية، ويؤثر سلبا على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي بصفة عامة.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الدورة، أود أن أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة. وأنا على ثقة بأنكم ستديرون أعمال دورة الجمعية هذه بنجاح كبير، من خلال مهارتكم وخبرتكم المتميزتين.

ونرحب بمعالي السيد برونو رودريغيث باريبا، وزير خارجية كوبا.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وفيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وعقدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مناقشات موضوعية وجادة، في العديد من الدورات المتعاقبة، بشأن الضرورة القصوى لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا. ويتمثل رأيها المشترك في أن هذه المسألة لها تداعيات كبيرة وواسعة النطاق على العلاقات الدولية والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وقد أعربت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء عن احتجاجها الشديد على هذا الحصار ودعت بإلحاح إلى إنهائه.

وستنضم فييت نام مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/68/L.6.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ تضطلع فييت نام بذلك، إنما تشاطر تماما الرأي الذي مفاده أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ويشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتشمل تلك المبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحق في تقرير المصير والتعايش السلمي

كما يود وفد بلدي أن يشدد على أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على شعب كوبا لا يمكن أن يكون له مكان في القرن الحادي والعشرين. بدلا من ذلك، يتعين على العالم أن يركز اهتماماته بحق على تعزيز سبل العيش لجميع الشعوب في الدول كافة، بما فيها كوبا. وفي الواقع، ينبغي أن تقدم المساعدة إلى دولة كوبا لتوطيد نموها وتنميتها بطريقة تتيح مشاركة جميع المواطنين الحرة. وبعبارة أخرى، لا يضطلع الحصار الانفرادي بأي دور بينما نهد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك، نطالب مع الأصوات العالمية بالرفع غير المشروط للحصار المفروض على كوبا.

إن زامبيا، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، لا يساورها شك في أن الوقت قد حان لتحرر كوبا والولايات المتحدة نفسيهما من مواجهة تعود إلى حقبة ولّت منذ أمد بعيد، حيث لم يكن غالبية مواطنيهما الحاليين قد ولدوا حينها. ولا تعرف الأجيال الحاضرة سوى القليل عن سبب المأزق القديم، وبالتالي يجب علينا أن نمنحها الفرصة للاستمتاع بالحياة الطبيعية. ولذلك نكرر مرة أخرى دعوتنا للولايات المتحدة إلى رفع الحصار.

وخلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، كانت زامبيا إحدى البلدان الـ ١٨٨ التي أيدت القرار ٤/٦٧. وموقفنا راسخ من حيث المبدأ، ونود أن نغتنم هذه المناسبة لإعادة التأكيد على تضامننا مع الشعب الكوبي. وما زلنا نشعر بالقلق حيال مواصلة عرقلة التنمية في كوبا دون داع حتى يومنا هذا. ويتناقض ذلك بشكل مباشر مع روح التعاون الدولي التي ما فتئنا نصبو إليها جميعا. ولهذا، يثق وفد بلدي في أن الجمعية ستوجه مرة أخرى رسالة واضحة بشأن دعمها سيعود بها معالي السيد برونو رودريغيث باريبا وزير خارجية كوبا، إلى الشعب الكوبي.

بين البلدان، وفي تسوية المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وتؤيد فييت نام تأييدا كاملا مضمون مشروع القرار المعروض علينا وتحت من جديد على تنفيذه الكامل بعد اتخاذه. السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أنا أيضاً أود أن أحيي الوزير برونو رودريغس باريا، ممثل كوبا، الموجود بين ظهرانينا اليوم. يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل شيلي بالنيابة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل فنزويلا بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

تكرر البرازيل معارضتها الثابتة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتطبيق قوانين محلية وممارسات تجارية تمييزية خارج الحدود الإقليمية. وتحض البرازيل الحكومات التي لم تمثل بعد إلى القرار ٤/٦٧ أن تتخذ إجراءات فورية لإنهاء الممارسات التجارية التمييزية والحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المتخذ بصورة فردية.

وبوصفنا من الدول المؤسسة للمنظمة التي خرجت من رحم أنقاض الحرب والمخلفات الدموية لها للاحتفال بثقافة السلام، نهيّب بجميع الحكومات أن تظهر التزامها الكامل بالقانون الدولي، والدبلوماسية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري وإعلاء شأن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن القرار ٤/٦٧ يدعو إلى إنهاء فوري للإجراءات التي تتخذ وتنفذ بصورة انفرادية والتي لها أثر ضار على دول وشعوب أخرى. إن الطبيعة التي تتجاوز الحدود الإقليمية لهذه التدابير تمثل تناقضاً صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما مبدأ السيادة وحرية التجارة والملاحة. وأن هذا العمل غير مقبول، خاصة عندما يكون له أثر على تقديم المساعدة

وحرية التجارة. وتعد هذه المسألة حالة للتمسك بسيادة القانون على الصعيد الدولي.

ونود أن نؤكد مرة أخرى بشكل خاص على الحاجة إلى إجراء حوار ومفاوضات لتسوية الخلافات أو المنازعات بين الدول. وقد ثبت أن ذلك ضروري لتعزيز السلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بل هو أيضاً أساسي لإحلال السلام والأمن والتفاعلات الدولية العادية في جميع الأجزاء الأخرى من العالم، ولتعزيز التعاون الدولي إذ يواجه المجتمع الدولي تحديات كثيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بدعوة حكومة كوبا واقتراحها بأن تناقش مع الولايات المتحدة خلافاتهما والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

ومن الواضح أن الحصار تسبب في أضرار هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا وحياة الشعب في البلد، لا سيما النساء والأطفال. وتفيد جميع المعلومات المستكملة والتقارير بشأن الأثر السلبي للحصار، أنه لا ريب في أن المعاناة الإنسانية هائلة. ويشكل الحصار تعدياً على حقوق الإنسان. كما يعد الحصار إحدى العقبات التي لا بد من إزالتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويكتسي ذلك أهمية لموضوع هذه الدورة للجمعية العامة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". لذا تدعو فييت نام الولايات المتحدة، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجدداً دعم فييت نام لحق أبناء الشعب الكوبي في اختيار مسارهم الإنمائي. ونقدر الإنجازات الهامة التي حققتها حكومة كوبا وشعبها في كثير من المجالات، بالرغم من التحديات العديدة. ونرحب بإسهامات كوبا شعبا وحكومة الفعالة في التعاون الدولي في المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم لتعزيز العلاقات الودية فيما

وهو مكان يعرفه جيداً. تؤيد جمهورية أنغولا البيانات التي أدلى بها ممثلو أثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وفيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن جمهورية أنغولا تؤكد مجدداً التزامها بالإلغاء الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/68/L.6 الذي نأمل أن يُعتمد بالأغلبية خلال هذه الجلسة وأن يُنفذ بعد ذلك.

تشارك أنغولا المجتمع الدولي في إدانة الحظر المفروض على كوبا والذي استمر أكثر من نصف قرن، وهو حظر ينتهك انتهاكاً صارخاً الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الكوبي. ومن غير المقبول في القرن الحادي والعشرين أن يؤدي قرار انفرادي لبلد واحد إلى حرمان بلد آخر وشعبه من حقهما في التمتع بالحرية الأساسية ومن ممارسة حقوقهما السياسية والاقتصادية والتجارية بحرية.

تأسف أنغولا لاستمرار الحظر حتى بعد إصدار الجمعية العامة لقرارات متعاقبة تطلب من جميع الدول الأعضاء، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، إلغاء جميع القوانين واللوائح والتدابير التي تطبق خارج الحدود الإقليمية التي تقوض سيادة دول أخرى، والحقوق والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، فضلاً عن أثرها السليبي على حريتهم وحقوقهم في التجارة والملاحة.

ووفقاً لتقرير الأمين العام (A/68/166)، لا يوجد سجل يدل على أن التدابير التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة من شأنها المساهمة في إنهاء الحظر المفروض على كوبا، على الرغم من أن القيود التي تفرضها تتناقض مع مقاصد الميثاق وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ومن هنا، فإن ما يحدث في

الإنسانية، فعندما قدمت البرازيل في العام الماضي مساهمة مقدارها ١٠٠.٠٠٠ دولار للكوبيين من ضحايا الإعصار ساندي، عملت سلطات الولايات المتحدة على عرقلتها. إن تحويل الأموال من فرع المصرف البرازيلي في ميامي إلى مصرف آخر في جنيف لا يزال ينتظر موافقة من مكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع لوزارة المالية في الولايات المتحدة.

فهكذا، بالإضافة إلى الحصار غير القانوني، الذي يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يضر الحظر أيضاً بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وحقوق المرأة والأطفال، الذين ينبغي أولاً وأخيراً إعطائهم أولوية بوصفهم من أضعف وأشد الناس تأثراً من بيننا. وتشيد البرازيل بكوبا على تحديث نموذجها الاقتصادي، وتوحيدها في سياساتها المحلية والخارجية. إن ما أحرزته كوبا من تقدم يعرقله الحظر الاقتصادي الذي ألحق الضرر بشعبها لعقود.

إن حكومة البرازيل لم تواصل فقط معارضة الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، بل أيضاً زيادة تعزيز العلاقات الحميمة وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية كبادرة من البرازيل على تضامنها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك أمريكا من دون مشاركة كاملة لكوبا في جميع مجالات العلاقات الدولية. واليوم، يوجد توافق آراء فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول استحالة عقد أي مؤتمرات قمة أمريكية في المستقبل من دون حضور كوبا. ما برحت جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توجه النداءات من أجل الحرية الكاملة والاستقلال لكوبا. ويصدق ذلك اليوم أكثر من أي وقت مضى.

السيد مارتينيس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن ترحيبي الحار بمعالى برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا وأتمنى له إقامة مثمرة في الأمم المتحدة،

وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي مبادئ مكرسة أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

إن كوبا لا تزال في برائن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من خمسة عقود، على الرغم من أن الجمعية العامة ما انفكت تنظر في المسألة منذ دورتها السادسة والأربعين، أي منذ ٢٢ عاماً. واستمرار الحظر الانفرادي المفروض على كوبا ينم عن تجاهل واضح للقانون الدولي. كذلك يشكل انتهاكا صارخا لحق الشعب الكوبي في التنمية والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، يتعارض الحظر مع مبادئ ومقاصد وروح ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ولكن من الناحية الجوهرية فإن محور الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي يتمثل في محاولة منع كوبا من أن تقرر بحرية نظامها السياسي والاقتصادي. نتيجة للحظر الذي مضى عليه أكثر من ٥٠ عاماً، توقفت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الشاملة في كوبا. فقد كان الحظر أحد الأسباب الرئيسية للمشاكل الاقتصادية في كوبا، والعقبة الرئيسية أمام تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. للأسف فإن الحظر المفروض أعاق كل جانب من جوانب التجارة في كوبا، بما في ذلك حرية الحصول على المواد الإنسانية مثل الأغذية والأدوية.

لا يوجد أي سبب شرعي أو أخلاقي للإبقاء على الحظر. لذلك نطالب برفع الحظر على جناح السرعة. إن آفاق الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في كوبا ستظل تراوغنا ما لم يتم رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي. من الواضح أيضا أنه ما دام الوضع الراهن قائما، لا تلوح في الأفق أي توقعات لكي تستفيد كوبا استفادة ملموسة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تقودها الأمم المتحدة.

كوبا يمثل انتهاكاً صارخاً للحقوق في السلام والتنمية وحماية سيادة الدول.

إن الحظر يتجاوز العلاقات التجارية والمالية بين الولايات المتحدة وكوبا؛ ويرتب أثارا تتمثل في معاقبة الشعب الكوبي بشدة، إذ أنه يحول دون تنفيذ البرامج الاقتصادية الرامية إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد واندماجه العالمي.

تؤكد أنغولا مجدداً التزامها بالقانون الدولي، وانطلاقاً من ذلك المنظور، تؤيد القرارات التي تساهم في إزالة التدابير الاقتصادية الانفرادية القسرية التي تستخدم كوسيلة للإقناع السياسي ضد أي دولة ذات سيادة.

ونهب بالمجتمع الدولي أن يواصل جهوده لزيادة التزامه بتعزيز الحوار البناء بين البلدين من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة وإيجاد سبيل لتطبيع علاقتهما. بعد أكثر من نصف قرن، يُظهر بوضوح الحظر المفروض على كوبا انعدام الإرادة السياسية، وهو من المفارقات التاريخية أيضاً.

في الختام، ناشد الولايات المتحدة إعادة النظر في موقفها الانفرادي الذي يرتب أثراً سلبياً على حياة الشعب الكوبي الذي يظهر دلالات واضحة على القسوة.

السيد غوفيندر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد جنوب أفريقيا البيانات التي أدلى بها ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إثيوبيا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، وممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويزجي وفدي أيضا تحياته إلى معالي السيد برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا الموجود هنا اليوم.

تقر جنوب أفريقيا بتقرير الأمين العام (A/68/116) الذي، يشدد، من بين مبادئ أخرى، على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية،

سولير لأمراض القلب الخاص بالأطفال في هافانا: والبنود ذات الصلة يجب استخدامها حصرا في علاج المرضى الكوبيين؛ يجب رصد الوجهة النهائية للبنود؛ يجب أن لا تستخدم البنود في ارتكاب أي من أعمال التعذيب أو انتهاكات حقوق الإنسان؛ ويجب أن لا تستخدم في إنتاج التكنولوجيا الأحيائية أو إعادة تصديرها. يقتضي التذليل هاء من الاستبيان الخاص بالترخيص إبراز العديد من الوثائق للتأكد من أن مركز القلب غير مرتبط بأي شكل من الأشكال بإنتاج الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، وتكنولوجيات القذائف أو الأسلحة النووية.

إن عشرات المستشفيات المختصة المرموقة، ومنها على الأقل خمسة مستشفيات مشهورة في الولايات المتحدة، والعديد من المراكز الأخرى في جميع أنحاء العالم، تعرف جيدا بأن المركز الكوبي للأطفال متخصص في أمراض وجراحة القلب. وقام المركز منذ عام ٢٠١٠، بإجراء عمليات جراحية في القلب لـ ١٠١ طفل، ويقدم الرعاية الطبية لعشرات الآلاف من المرضى الصغار. ومع ذلك، لا تزال وزارة التجارة تصنف مركز القلب في فئة المستشفيات "المرفوضة".

ونتيجة لذلك، من غير الممكن معالجة الأولاد والبنات الكوبيين باستخدام أجهزة Amplatz، في علاج تشوهات القلب الخلقية من قبيل الخلل في الحاجز الأذيني أو إغلاق فتحات الأوعية الدموية داخل المسارات الشريانية للقلب. ولا يمكن معالجة هذه التشوهات من خلال الأجهزة التي تستخدم عادة في القسطرة، أو الحصول على أحدث الأدوية المضادة لتسارع معدل ضربات القلب واضطرابها، أو الحصول على الأدوية لمعالجة قصور القلب. وبسبب ذلك، خضع العشرات من صغار السن لجراحات في الصدر كان يمكن تجنبها بخلاف ذلك. وهناك أيضا ١٠٢ طفل يعانون من ارتفاع ضغط الدم الرئوي، وهي أمراض كان بالإمكان

إن تطبيق التدابير العقابية للحظر الاقتصادي خارج الحدود الإقليمية يزيد من تفاقم هذه المسألة. وبطبيعة الحال فإن الشركات تقصد أسواقا أوسع وأكثر إدرارا للربح، ومن ثم تحجم عن ممارسة الأعمال التجارية في كوبا، أو إقامة علاقات تجارية معها. وهذا يعود إلى الخوف من العواقب الاقتصادية والسياسية التي تفرض على الأطراف التي يُدعى بأنها انتهكت الحظر. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، يمكننا أن نقول أن آفاق التنمية الاقتصادية في كوبا مخنوقة بسبب استمرار عدم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياحة على نطاق واسع، وحتى عدم وصولها إلى المؤسسات المصرفية الأجنبية. على الرغم من هذه التحديات، ما فتى أبناء الشعب الكوبي مخلصين على الدوام لمبدأ التضامن، حتى خارج حدودهم بلدهم. نحن نعرف هذا لأننا استفدنا من تضامنهم.

لهذه الأسباب ما فتت جنوب أفريقيا تصوت على الدوام لصالح مشاريع القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وسوف تلتزم دائما بمبادئ، ومقاصد وروح ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نؤيد مشروع قرار A/68/L.6 لأن أبناء شعب كوبا أنفسهم - النساء والأطفال، والمسنين والضعفاء - هم الذين يتحملون وطأة القبضة التي ما انفكت تخنق وسائل كسب الرزق في بلدهم منذ أكثر من ٥٠ عاماً وحتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لوزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيز باريا، لعرض مشروع القرار A/68/L.6.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): وضعت وزارة التجارة في الولايات المتحدة الشروط التالية التي يجب الوفاء بها للحصول على ترخيص للسماح بالحصول على أي معدات أو أجهزة أو أدوية تورّد إلى مركز ويليام

”أن أغلبية الكوبيين يؤيدون كاسترو ... وليست هناك معارضة سياسية فعالة ... والوسيلة المنظورة الوحيدة لتنفيذ التأييد الداخلي هي إثارة السخط واليأس القائمين على أساس عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية ... وينبغي اللجوء على وجه السرعة إلى أي وسيلة ممكنة لإضعاف الحياة الاقتصادية [لكوبا] ... وحجب الأموال والمؤن ... لخفض الأجر النقدي والحقيقية، ولنشر الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة“.

والأمر الوحشي ولا يمكن تصديقه انه بعد ٥٣ عاما، لا تزال السياسة نفسها سائدة.

ويبلغ الضرر الاقتصادي الذي تراكم بعد نصف قرن من الحصار ١١٢٦ بليون دولار - أي أكثر من تريليون. وبالرغم من ذلك، أحرزنا نتائج لا يمكن إنكارها في القضاء على الجوع والفقر مع مؤشرات للصحة والتعليم معروفة على نطاق العالم، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين، والمساواة في الحرية والرفاه، والتوافق الاجتماعي، والمشاركة الديمقراطية للمواطنين في قرارات الحكومة وحالات انحسار التدهور البيئي وتطوير التعاون الدولي مع ١٠٠ من بلدان العالم الثالث. ماذا كان بوسعنا أن ننجز أكثر من ذلك بدون تلك العقبة الكأداء أمام تنميتنا والتكاليف البشرية والمالية الهائلة التي فرضتها علينا؟ وفي ظل إدارة الرئيس أوباما ازدادت قسوة الحصار، لا سيما في القطاع المالي. وتاريخيا، استخدمت الولايات المتحدة القوة التكنولوجية الهائلة لنظام التجسس العالمي الهائل الذي أدين مؤخرا لمتابعة ورصد معاملاتنا المالية وعلاقاتنا الاقتصادية. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بلغت الغرامات المفروضة على ٣٠ كيانا أمريكيا شماليا وأجنبيا بسبب علاقاتها مع كوبا وغيرها من البلدان أكثر من ٤٤٦,٢ بليون دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وللسبب نفسه، غرم المصرف البريطاني HSBC مبلغ

معالجتها بأكسيد النيتريك، وهو أحد أفضل العقاقير العلاجية المتاحة.

وبالمثل، يفتقر معهد جراحة القلب والأوعية الدموية إلى قطع غيار وأصباغ معتمدة ومجموعة من البرمجيات اللازمة لأجراء مَحَطُّطُ صَدَى الْقَلْب. ولا يستطيع مستشفى فرانك باييس لأمراض العظام استبدال كاميرا أشعة غاما، وهي لازمة لتشخيص الأورام الخبيثة، والعظام والتهابات المفاصل. ويحظر على معهد بيدرو كوري للطب الاستوائي شراء عقار كاليترا، وهو محلول مُضادٌ للفيروسات يُعطى للأطفال عن طريق الفم، حيث لا يوجد إذن صادر عن وزارة المالية لاستيراده. ذلك العقار يمنع تكرار فيروس نقص المناعة البشرية عند الأطفال الذين يولدون بفيروس نقص المناعة البشرية، ويعزز نظام المناعة لديهم ويمنع الأمراض الانتهازية.

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتسبب في معاناة إنسانية هائلة. أنه يفرض مشقة ويمثل انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان. لقد عاش ٧٦ في المائة من الكوبيين تحت آثاره المدمرة طوال حياتهم. وقد صنف الحظر بوصفه عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقبة عليها، وهو ضرب من ضروب الحرب الاقتصادية بموجب الإعلان المتعلق بقانون الحرب البحرية المعتمد في عام ١٩٠٩.

وتكذب وزارة الخارجية بشأن بيانات التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون وتتلاعب بهذه البيانات وتضع عقبات أمام تحويل المنظمات غير الحكومية للتبرعات الصغيرة، بغرض تصوير حكومتها على أنها جهة مانحة للمساعدة الإنسانية لمنطقتنا. وتورد مذكرة لـ نائب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك، ليستر مالوري، مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠ ورفعت عنها السرية بعد ٣٠ عاما:

التجارية الفرص؟ ولماذا لا تفتح الأعمال التجارية التي يمكنها إيجاد الوظائف في وقت الأزمة؟ ولماذا لا تتمكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى منطقة مارييل الإنمائية الخاصة الجديدة؟ ولا تزال الجزاءات على حالها وتنفذ تنفيذًا كاملاً. والحصار متجاوز للحدود الوطنية بشكل عدائي وهو انتهاك للقانون الدولي ويضر بسيادة جميع الدول. وهو يتعدى على القواعد الدولية التي تنظم التجارة وحرية الملاحة. وينتهك الإدراج القاسي للأدوية والمواد الغذائية القانون الإنساني الدولي. وهو عمل عدائي وانفرادي ينبغي أن يتوقف من جانب واحد.

ويشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام الوصول الواسع إلى شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ انه يقيد النطاق الترددي لجزيرتنا ويزيد تكلفة الاتصال ويحول دون وصلنا بالكابلات البحرية القريبة منا. وتقيّد الجزاءات بصورة خطيرة الاتصالات بين شعوبنا، وتخضع الاتصالات المسموح بها لشروط مختلفة وهي تهدف إلى تغيير النظام وزعزعة الاستقرار الداخلي. وبالرغم من كون واشنطن، العاصمة، وافقت بصورة انتقائية على عمليات تبادل ثقافية وأكاديمية وعلمية، فإنها لا تزال مقيدة بشدة، في حين لم توضع العديد من المشاريع من ذلك النوع موضع التنفيذ، بسبب منع إصدار التراخيص والتأشيرات وغيرها من الأذونات البيروقراطية. وكوبا هي المقصد الوحيد في الكوكب الذي يحظر على مواطني الولايات المتحدة دخوله. وهي مسألة دستورية هامة لأن مواطني الولايات المتحدة غير متساوين أمام القانون في تلك المسائل، وفقاً لما إذا كانوا من أصل كوبي أو لم يكونوا. ولم يتمكن فريق كوبا الوطني للبيسبول من تحصيل الأموال المستحقة له لمشاركته في المنافسة العالمية لمحترفي البيسبول، التي نظمت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. ولم يتمكن أكثر

٣٧٥ مليون دولار والمصرف الياباني Tokyo-Mitsubishi UFJ مبلغ ٦,٨ ملايين دولار. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أوقفت وكالة أنباء رويترز خدماتها للمعلومات المصرفية والمالية. وشدد الحصار الاقتصادي ويمكن تلمس آثاره في حالات الندرة والصعوبات التي تعاني منها الأسر الكوبية في جميع جوانب حياتها.

إن الولايات المتحدة ليست شريكا تجاريا لكوبا، بالرغم مما يؤكد عليه ممثلوها بدون حجل، لأنه لا يمكن أن يقال عن أي دولة من غير الممكن تصدير منتجات إليها أو من غير الممكن شراء خدمات أو منتجات منها إنها شريك تجاري. ولا يمكن أن تكون شريكا تجاريا أي دولة لا يمكن فيها استخدام دولارات الولايات المتحدة في المعاملات التجارية أو تكون هيئتها الفرعية في البلدان الثالثة ممنوعة من شراء المواد الغذائية أو الأدوية، بسبب قانون توريسيللي، الذي يمنع أيضا دخول أي سفينة في العالم إلى موانئ الولايات المتحدة لفترة ١٨٠ يوما إذا كانت قد رست في جزيرتنا؛ أو أي دولة تمنع الدول الأخرى من أن تباع لكوبا أي بضائع تحتوي على نسبة ١٠ في المائة من عناصر من الولايات المتحدة أو من تصدير أي منتج يحتوي على مواد خام كوبية إلى الولايات المتحدة. كما لا يمكن لأي دولة أن تكون شريكا تجاريا حينما تنفذ قانون هيلمز بيرتون، الذي وسع النطاق المتجاوز للحدود الوطنية للحصار وقتن بصورة شاملة تغيير النظام وفي نهاية المطاف التدخل في كوبا. ولا يمكن لدولة أن تكون شريكا تجاريا حينما تطبق قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧، الذي لا يطبق سوى في حالات الحرب وهو لا ينفذ إلا ضد كوبا. ولا تمثل جزيرتنا الصغيرة أي تهديد للأمن الوطني لقوة عظمى. فلماذا، إذن، لا يتمكن الأمريكيون من الحصول على المنتجات الكوبية العالية الجودة أو يتسنى للكوبيين الحصول على الجيل الثاني من الأدوية؟ ولماذا يفقد أرباب أعمالهم

ويمكن للرئيس أوباما الاستفادة من صلاحياته الدستورية الكثيرة جدا، دون اللجوء إلى الكونغرس، لتوليد دينامية من شأنها أن تغير الوضع. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الأمريكيين انتخبوه لإحداث تغيير. فما هي المكاسب التي يمكن الخروج بها من جمود سياسة قديمة عفا عليها الزمن، تنبع من مواجهة عدائية وغير سليمة وغير مقبولة أخلاقيا فشلت على مدى خمسين عاما؟ ولماذا لا يستمع إلى الرأي السائد بشكل متزايد داخل مجتمع الولايات المتحدة وبين المهاجرين الكوبيين، حتى في فلوريدا، والذي يدعم تطبيع العلاقات الثنائية ويعارض الحصار وحظر السفر؟ ولماذا لا يقبل حقيقة أننا دولة مستقلة ذات سيادة على قدم المساواة؟ أليس من الأفضل التخلي على نحو عملي عن الهاجس الأيديولوجي الموروث عن سياسة الولايات المتحدة قبل جيلين، وهي سياسة لم تنجح، ووقف إنفاق أموال دافعي الضرائب في محاولة غير مجدية لتغيير الحكومة الكوبية؟

واستمرار وزارة الخارجية الأمريكية في وصم كوبا، بشكل تعسفي ودون أسباب، بأنها دولة راعية للإرهاب الدولي يضر بمصداقية الولايات المتحدة لأن الأعمال الإرهابية التي تسببت في مقتل ٤٧٨ ٣ شخصا وإصابة ٢٠٩٩ آخرين بالإعاقة جرى التخطيط لها تحديدا على أراضي الولايات المتحدة. وقد وجد الإرهابي الدولي السبيء السمعة بوسادا كاريليس ملاذا مريحا في ميامي، في حين يقضي أربعة من أصل خمسة من العناصر الكوبية لمكافحة الإرهاب أحكاما طويلة وغير عادلة بالسجن. فما الذي يمنع حكومة الولايات المتحدة من إطلاق سراحهم كبادرة إنسانية أو كعمل من أعمال العدالة؟

وتواصل حكومة كوبا، بدعم من الأغلبية الساحقة من أبناء شعبها ومشاركتهم النشطة، تنفيذ عملية تحول اقتصادي بعيد المدى بهدف زيادة كفاءة اقتصادنا الاشتراكي وتحسين

من ٣٠٠ موسيقي شاركوا في عشرات المشاريع الفنية في الولايات المتحدة من استلام مستحقاتهم.

وتعاني هجرة الكوبيين إلى الخارج من التدابير التمييزية. وكان الرد على إصلاح قانون الهجرة في كوبا في كانون الثاني/يناير استمرار إنفاذ قانون تسوية وضع الكوبيين وسياسة "القدم المبتل والقدم الجاف"، التي تشجع الهجرة إلى الخارج غير القانونية وغير المأمونة والاتجار بالبشر، مما ينجم عنه وقوع خسائر في الأرواح.

ومن الغريب أن مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الخارجية صادر أموال منظمة غير حكومية بريطانية كان يعترف بها شراء وتوزيع كتاب في المملكة المتحدة ألفه كاتب أوروبي معنون الحرب الاقتصادية على كوبا، وأصدرته دار مونثلي ريفيو للنشر، التي يوجد مقرها في نيويورك.

وجرى احتجاز الأموال المقدمة من مجلس كنائس أمريكا اللاتينية والتي كان الهدف منها تغطية تكاليف جمعياته العامة السادسة في هافانا لمدة ثلاثة أشهر. ويتعرض تعاوننا الإنساني مع عشرات الدول، وذلك في المقام الأول في مجالي الطب والتعليم، للقمع أيضا. والحصار عمل غير متحضر يمنع حرية تنقل الأشخاص وحرية تدفق المعلومات وتبادل الأفكار وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية.

وسياسة الولايات المتحدة المعادية لكوبا تعاني من العزلة الدولية المطلقة وسوء السمعة. وهي تفتقر إلى أي أساس أخلاقي أو قانوني. ويبرهن على ذلك أكثر من ١٨٠ صوتا في الجمعية العامة والبيانات التي أدلى بها العشرات من رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة والآراء التي أسهمت بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في تقرير الأمين العام (A/68/116).

الجوية وسلامة الطيران، يظهر أن ذلك أمر ممكن ومفيد في آن واحد.

وحكومة كوبا، وكتعبير عن تطلعاتها إلى السلام والتعايش القائم على الاحترام، تؤكد مجددا عزمها على إحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات الثنائية وتكرار استعدادها لإجراء حوار جاد وبناء على قدم المساواة ومع الاحترام الكامل لاستقلالنا.

مرة أخرى، بالنيابة عن شعب كوبا البطل والشقيق الذي يتصف بنكران للذات، أطلب من ممثلي الدول الأعضاء التصويت مؤيدين لمشروع القرار A/68/L.6 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نتنقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/68/L.6.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة رغبة الشعب الكوبي في تقرير مستقبله بحرية. والحكومة الكوبية هي التي تواصل حرمان الشعب الكوبي من تحقيق هذا الطموح.

وعلى غرار جميع الدول الأعضاء، فإن الولايات المتحدة تقيم علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى وفقا لمصالحها ومبادئها الوطنية. وسياسة الجزاءات التي تتبعها تجاه كوبا ليست سوى أداة من الأدوات في جهودنا الشاملة لتشجيع احترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان على نحو يتماشى مع الإعلان العالمي الذي تلتزم به الأمم المتحدة نفسها. ولذلك،

مستويات معيشة السكان والحفاظ على الإنجازات الاجتماعية للثورة. وعملية التحول تحظى باعتراف دولي واسع النطاق وهناك تعاون متزايد بصورة مطردة مع العديد من الدول، ولا سيما دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي يجري تعزيز مختلف أشكال التكامل معها.

إن جوهر سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا لم يتغير ولا يزال قائما على الحرب الباردة.

والأخطار التي تهدد وجود الجنس البشري خطيرة ووشيقة. وللحفاظ على الحياة البشرية، يجب علينا الحفاظ على السلام. وللقيام بذلك نحن بحاجة إلى إجراء تغيير عميق في طريقة التعامل مع المشاكل والصراعات في العالم، وذلك بالاعتماد على الحوار والتعاون والتخلي عن الأنانية وفلسفة نزع الملكية التي أدت إلى اندلاع حروب ودون استخدام القوة أو التدابير الاقتصادية القسرية، والتي تجرح وتقتل في صمت أيضا.

صحيح أن هناك خلافات كبيرة بين الحكومتين، ولكن الطريقة الوحيدة المثمرة للمضي قدما هي إيجاد وسيلة حضارية للتفاعل والاعتراف بأننا دولتان متجاورتان ولكن مختلفتان وأن الأمر متروك لكل شعب دون استثناء لتقرير شؤونه الخاصة ونظامه السياسي واقتصاده، وذلك تمشيا مع مصالحه المشروعة. ومن ثم، يجب علينا تفضيل الحوار والتفاوض بل وحتى التعاون، إلى أقصى حد ممكن وبالقدر المستطاع عمليا، لمصلحة كلا الشعبين والعلاقات في نصف الكرة الأرضية الغربي ككل.

واستئناف المحادثات مؤخرا بشأن الهجرة والخدمات البريدية، فضلا عن بدء اتصالات بشأن غيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل عمليات مكافحة الانسكاب النفطية وعمليات البحث والإنقاذ في الجو والبحر والسلامة

المشاريع الكوبيين بشكل كامل، واحترام لحقوق الملكية الفكرية، وإتاحة الوصول غير المقيد إلى شبكة الإنترنت، واعتماد السياسات السليمة فيما يخص الاقتصاد الكلي التي أسهمت في نجاح العديد من البلدان المجاورة لكوبا في أمريكا اللاتينية.

أريد أن أوضح أن الولايات المتحدة هي في الواقع صديق وفي وثابت للشعب الكوبي. لقد تلقى الشعب الكوبي في عام ٢٠١٢، أكثر من بليون دولار تمثل قيمة تحويلات مالية، وأشكال أخرى من أشكال الدعم الخاص من الولايات المتحدة. وصار ذلك ممكنا عن طريق خيارات السياسات في الولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، أكبر مورد للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية لكوبا، حيث صدرت ما تناهز قيمته ٤٦٥ مليون دولار من المنتجات الزراعية، والأجهزة الطبية والأدوية والمواد الإنسانية إلى كوبا.

ووفقا لمعطيات قدمتها الحكومة الكوبية نفسها، تعد الولايات المتحدة أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا. وبعيدا عن تقييد المعونة للشعب الكوبي، نحن نفتخر بأن الشعب الأمريكي والشركات الأمريكية في طليعة مقدمي المساعدات الإنسانية إلى كوبا. ويجري القيام بمحمل تلك التجارة وتقديم المساعدات وفقا لبرنامجنا المتعلق بالجزءات، الذي تجري معيارته بدقة للسماح بتقديم الدعم للشعب الكوبي وتشجيعه.

إننا لا نزال ملتزمين بسياسات تدعم رفاه وحقوق الإنسان للأفراد في كوبا، بما في ذلك الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها، عبر أي وسيلة إعلامية، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. للمساعدة على زيادة التمتع بهذا الحق، فإننا نؤيد الكوبيين في تطلعاتهم الرامية للوصول إلى شبكة الإنترنت، وهو هدف تدعي الحكومة الكوبية نفسها بأنها تدعمه. ولم

نحن نعارض مشروع القرار هذا وندعو جميع الدول الأخرى التي تدعم الشعب الكوبي إلى معارضة مشروع القرار هذا.

تولي الولايات المتحدة أولوية قصوى لبناء روابط بين الشعبين الكوبي والأمريكي وتعزيزها. وتوفر تلك الروابط للكوبيين الدعم والأدوات التي يحتاجونها للمضي قدما، بمعزل عن حكومتهم. ويظل مواطنو الولايات المتحدة المنخرطون في السفر الهادف والمحدد بشكل جيد، أفضل سفراء لمثلنا الديمقراطية. ويشكل مئات آلاف الأمريكيين الذين أرسلوا تحويلات مالية، وسافروا إلى الجزيرة في إطار فئات مختلفة من السفر الهادف، كما يدعو الرئيس أوباما، جزءا أساسيا من استراتيجية ترمي إلى ضمان حصول الكوبيين على الفرص التي يستحقونها.

تجري مساعدة الكوبيين من خلال السياسات المنقحة فيما يتعلق بالسفر والتحويلات المالية وتبادل المعلومات وفي المجال الإنساني والاتصالات بين الشعوب، فضلا عن المصادر البديلة للمعلومات، وإمكانية الاستفادة من الفرص الناشئة للعمل الحر والملكية الخاصة، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني المستقلة. وعلى العكس من ذلك، يسعى مشروع قرار كوبا (A/68/L.6) إلى إيجاد كبش فداء خارجي لإعفاء الحكومة الكوبية من مسؤوليتها عن المشاكل الاقتصادية التي تشهدها الجزيرة. ومع ذلك، فقد اعترفت الحكومة الكوبية الآن علنا بأن تلك المشاكل ناجمة عن ذات السياسات الاقتصادية التي تتبعها منذ نصف قرن.

بينما نخطط علما، ونرحب بالتغييرات الأخيرة، مثل تلك التي تتيح إمكانية أكبر للعمل الحر وتحرير سوق العقارات، لا نزال كوبا إحدى أكثر النظم الاقتصادية تقييدا في العالم. وبغض النظر عن سياسة الولايات المتحدة، من غير الواقعي توقع ازدهار الاقتصاد الكوبي، من دون فتح الحكومة الكوبية احتكارات الدولة أمام المنافسة الخاصة، وتمكين أصحاب

فإنها ستنهض حقا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأغراض التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

السيدة روبيليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): إن المجتمع الدولي يجتمع مرة أخرى في الجمعية العامة لمناقشة مشروع القرار الذي قدمته جمهورية كوبا الشقيقة، بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/68/L.6).

وتعنتم نيكاراغوا الفرصة التي يتيحها تحليلها للتصويت على مشروع القرار الذي قدمه ممثل جمهورية كوبا، لتعبر عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. كما ترحب نيكاراغوا أيضا ببيانات ممثلي الجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والسوق الجنوبية المشتركة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن القضية المعروضة علينا.

إننا نقدر المعلومات التي قدمها زميلنا وزير خارجية كوبا، الأخ برونو رودريغيز باريا، مزودا إيانا بأخر المعلومات حول عودة سياسة الخنق الاقتصادي التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المتواصل، وعودة البعد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار، وتزايد إلحاقه الضرر بالمعاملات المالية الدولية لكوبا.

من الواضح تماما للمجتمع الدولي أن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الشقيق وعلاقاته التجارية مع العالم، وأنه يمثل عقبة أمام التعاون الدولي الذي تقدمه كوبا وتلقاه. لقد قدم زميلنا، وزير خارجية كوبا، بيانات تكشف الآثار العميقة للحصار على صادرات كوبا ووارداتها، وعدم إمكانية حصولها على قروض دولية،

تقم الحكومة الكوبية مع ذلك، بإتاحة استخدام واسع النطاق لشبكة الإنترنت، من خلال كابلها عالي السرعة الذي يربطها بفتويلا أواتباع سبل أخرى متاحة لزيادة فرص استخدام الكوبيين لشبكة الإنترنت. بدلا من ذلك، فإنها لا تزال تفرض عزلة على الشعب الكوبي، في حين تلقي باللوم بمكر على الحصار.

علاوة على ذلك، تواصل الحكومة الكوبية احتجاز آلان غروس، وهو مواطن أمريكي، حكم عليه بالسجن ١٥ عاما لتسهيله وصول الجالية اليهودية الصغيرة في كوبا لشبكة الإنترنت. وتدعو الولايات المتحدة كوبا للافراج عن السيد غروس وإلى إزالة جدار الرقابة الذي أحاطت به الشعب الكوبي.

تواصل الولايات المتحدة دعوة الحكومة الكوبية للسماح أخيرا للمواطنين الكوبيين بالتمتع بالحريات السياسية والاقتصادية التي تلتزم بها هذه المنظمة. وليس بوسع المجتمع الدولي بضمير مرتاح تجاهل استسهال النظام الكوبي وتكرار إسكاته للانتقادات، وتعطيله للتجمعات السلمية، وعرقلته للصحافة المستقلة، والذي رغم الإصلاحات الإيجابية، لا يزال يمنع بعض الكوبيين من مغادرة الجزيرة أو العودة إليها. تواصل الحكومة الكوبية تكتيكاتها المتعلقة بالاعتقالات لدوافع سياسية، والمضايقات وأعمال العنف التي يرتكبها أفراد الشرطة ضد المواطنين الكوبيين، مثل ذوات الرداء الأبيض اللائي يسعين سلميا لإطلاق سراح السجناء السياسيين، والدعوة إلى إجراء تغيير سياسي واجتماعي إيجابي. ولا يرمي مشروع القرار إلا إلى صرف الأنظار عن المشاكل الحقيقية التي تواجه الشعب الكوبي، وبالتالي فإن وفد بلدي سيعارضه.

إننا نشجع هذه الهيئة على دعم رغبات الشعب الكوبي فيما يخص تحديد مستقبله بحرية. ومن خلال قيامها بذلك،

وحكومة كوبا، اللذين قاوما وناضلا لأكثر من ٥٠ سنة، وسيواصلان القيام بذلك، لأن الولايات المتحدة لن تتمكن أبدا - وأكرر أبدا - من النيل من إرادة الشعب البطل في كفاحه من أجل سيادته واستقلاله وحقه في تقرير مصيره واختيار سياسات التضامن والدعم والإحياء مع شعوب العالم.

وكما قال رئيسنا القائد دانييل أورتيغا مؤخرًا:

”إن كوبا، التي تتعرض لأبشع الاعتداءات للإمبراطورية، تمثل خير دليل على أنه يمكن الدفاع عن حرية الشعب وسيادته وعدالته واستقلاله وحقه في السلام وصورها، عندما يعتنق جميع أفراد الشعب أفكار ومبادئ الثورة.“

ويجدونا الأمل في أن تفكر الإدارة الحالية لحكومة الولايات المتحدة وتصحح نفسها من خلال التصويت لصالح مشروع القرار الثاني والعشرين هذا، الذي يعبر عن دعوة المجتمع الدولي إلى وضع حد، مرة واحدة وإلى الأبد، للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي للإنساني والإجرامي المفروض على كوبا.

من الضروري، عند التفكير، الذي نطالب به، في السياسات التعسفية التي عفا عليها الزمن تجاه كوبا وتصحيحها، أن تقرر حكومة الولايات المتحدة بصورة نهائية إعادة أراضي غوانتانامو المحتلة، وأن تطلق فوراً ودون شروط سراح الأبطال الكوبيين الخمسة المناضلين ضد الإرهاب الذين يعانون في سجون الولايات المتحدة منذ أكثر من ١٥ عاماً، وأن تسمح لهم بالعودة إلى أسرهم وإلى شعبهم، وأن ترفع اسم كوبا فوراً من قائمة البلدان التي ترعى الإرهاب، الذي لا يعدو كونه مبرراً للولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف ممارساتها وسياساتها ضد كوبا.

وآثار الحصار على النظام الصحي ونظام التعليم، وباختصار، الأضرار المترتبة على جميع مناحي الحياة التي تؤثر على الشعب الكوبي الشقيق.

لقد استمعنا مرة أخرى، بحزن واستياء، ونستهجن على نحو متزايد، إصرار بلد قوي مثل الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة معاناة الشعب الكوبي من خلال الاستمرار في انتهاك أبسط حقوقه في الحياة والتنمية والصحة والتعليم.

نحن مذهولون للقسوة التي تبديها مختلف إدارات الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٥٩ وحتى اليوم ضد كوبا - الجزيرة الكاريبية الصغيرة الرائعة الداعمة والشقيقة، الشفافة شفافية مياهها - لمجرد أنها تسير على خطى ثورتها المجيدة، ولم تستمر في السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها كفناء خلفي مفضل في قارتنا.

استمعنا للتو لممثل الولايات المتحدة الأمريكية وهو يعلل تصويت بلده. تلکم هي نفس تعليقات التصويت، ونفس الغطرسة ونفس الحجج لتبرير تلك السياسة العنيفة وغير القانونية التي عفا عليها الزمن ولا يمكن تبريرها أخلاقياً، التي نستمتع لها في هذه الجمعية عاماً تلو الآخر. لم يرفض المجتمع الدولي تلك الحجج فحسب، بل ويطالب المزيد من قطاعات المجتمع الأمريكي - الأكاديميين ورجال الأعمال وأعضاء الطوائف الدينية والعلماء والمؤسسات الاجتماعية - كل يوم بإنهاء الحصار واستئناف العلاقات الودية والتعاونية مع كوبا، على نحو يناسب الدولتين الجارتين على قدم المساواة، ودون تدخل خارجي وإملاءات استبدادية وحصار أو تدابير اقتصادية قسرية.

اليوم، وكأدبه عاماً بعد عام، سيستجيب المجتمع الدولي مرة أخرى لدعم كوبا من أجل رفع الحصار الجائر وغير القانوني واللاإنساني. سوف نصوت للون الأخضر - لون الأمل والطبيعة والحياة نفسها - تكريماً واحتراماً للشعب

فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كابو فيردى، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان،

وتؤكد نيكاراغوا من جديد موقفها المعروف جيدا المتمثل في دعم شعب وحكومة كوبا الشقيقة والتضامن الكامل معها. وكما فعلنا دائما، سوف نصوت لصالح مشروع القرار بشأن هذه المسألة (A/68/L.6). يعكس هذا التصويت الإيجابي امتنان مئات الآلاف من أبناء نيكاراغوا الذين حصلوا على تضامن شعب وحكومة كوبا الشقيقة في كفاحنا من أجل استقلالنا السياسي والاقتصادي.

لم يعد لدى الولايات المتحدة أي حجة؛ ويعلم المجتمع الدولي ذلك مثلما تعلمه الولايات المتحدة. ستكون نتيجة التصويت واضحة وجليه. أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، في هوسها الامبريالي، بمحاولة هزيمة هذا الشعب البطل من خلال الحصار، دولة تنتهك مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا تحترمها، والدولة الوحيدة التي تعرقل موافقة الجمعية العامة على الإنهاء الفوري لهذا الحصار القاسي واللاإنساني المفروض على كوبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار (A/68/L.6) المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا

الاقتصادية والتجارية مع ذلك البلد. عند تطرق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي للمشكلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد قانوناً وعملاً مشتركاً لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيمين في أوروبا من آثار تلك القوانين. وعلاوة على ذلك، وفي مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن في أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق على مجموعة إجراءات تسعى أيضاً إلى التخفيف من وطأة المشاكل التي أدى إليها التشريع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. فقد شمل تلك الإجراءات استثناءات من الفرعين الثالث والرابع من قانون هلمز - بورتون، وهو التزام من جانب حكومة الولايات المتحدة بمقاومة أي تشريع في المستقبل يتجاوز الحدود الإقليمية من ذلك النوع، وتم التوصل إلى تفاهم يتعلق بالأنظمة الخاصة بتعزيز حماية الاستثمار. من الملح أن تعمل الولايات المتحدة على تنفيذ ذلك الاتفاق.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي نحو كوبا تجسدت في موقف مشترك تم في عام ١٩٩٦. وأكد الاتحاد الأوروبي مجدداً في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ صلاحية ذلك الموقف المشترك، وعمل على رفع التدابير التقييدية المفروضة على كوبا في عام ٢٠٠٣. وقد استؤنف الحوار مع السلطات في هافانا من دون شروط مسبقة وعلى أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز. وعُقدت خمسة جلسات حوار وزارية سياسية مع حكومة كوبا لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما فيها حقوق الإنسان، وهي مسألة في جوهر العلاقات مع البلدان الثالثة، بمن فيها كوبا.

نؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة حوار شامل وموجه نحو إحراز النتائج مع السلطات الكوبية وممثلي المجتمع المدني والمعارضة السلمية المؤيدة للديمقراطية، وفقاً لسياسات الاتحاد الأوروبي. ونكرر حق المواطنين الكوبيين في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن مستقبلهم. ونكرر نداءنا إلى الحكومة

فانواتو، جمهورية فتروولا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو

اعتمد مشروع القرار (A/68/L.6) بأغلبية ١٨٨ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٨/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم على القرار الذي اتخذ للتو.

السيدة كازراغيينيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحين المحتملان، ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا هي في الأساس قضية ثنائية. لكن القوانين الأمريكية، مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، وقانون هيلمز - بورتون لعام ١٩٩٦، وسّعت نطاق آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى بلدان ثالثة. عارض الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسته التجارية المشتركة، بشدة وباستمرار هذه الإجراءات التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

نقدر قرار حكومة الولايات المتحدة برفع القيود عن التحويلات المالية وسفر الأسر إلى كوبا، ولكن لا يمكننا أن نقبل بالتدابير المفروضة بصورة انفرادية والتي تعرقل علاقتنا

وعلى الرغم من استمرار الشواغل والانتقادات بشأن حالة حقوق الإنسان الآنفة الذكر في كوبا، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع لصالح القرار ٨/٦٨.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتت سانت فنسنت وجزر غرينادين لصالح القرار ٨/٦٨.

نؤيد تأييداً كاملاً البيانات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم الممثلون الذين تكلموا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

إن الحظر يمثل انتهاكاً للقانون الدولي وسيظل كذلك. إنه يتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. طلبنا الكلمة في هذا الوقت لكي نؤكد مجدداً قناعتنا الراسخة بأن الحظر الجاري لم يحقق شيئاً سوى معاناة لا موجب لها للشعب الكوبي.

لقد أخبرنا الرئيس أوباما في خطابه الافتتاحي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ ما يلي:

”ليس بوسع أي دولة ولا ينبغي أن تحاول السيطرة على دولة أخرى. ولن ينجح أي نظام عالمي يُعلي من شأن دولة ما أو مجموعة من الناس على أخرى... والتقسيم التقليدي للعالم إلى بلدان الشمال وبلدان الجنوب لا معنى له في عالم مترابط، وكذلك لا معنى لتحالفات الدول التي تعود جذورها إلى انقسامات الحرب الباردة التي انتهت منذ فترة طويلة. لقد آن الأوان لأن ندرك أن العادات القديمة والحجج البالية لا تمت بأي صلة للتحديات التي تواجهها شعوبنا... ولا بد من أن تتوحد كلمة العالم للبرهان على أن

الكوبية بأن تمنح مواطنيها على نحو كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دولياً، بما في ذلك حرية تشكيل الجمعيات، وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات. ونحضرها على التصديق على الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي أعقاب زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في الغذاء، نحضرها على توجيه دعوات إلى مقررين آخرين لزيارة كوبا. وفي ذلك السياق، نرحب بقيام الحكومة الكوبية بإقرار قانون هجرة جديد لكون ذلك خطوة هامة نحو حرية حركة المواطنين الكوبيين.

إن القيود الراهنة المفروضة على الحقوق والحريات تقوض وتنتقص من إنجازات كوبا في الرعاية الصحية والتعليم. وبصورة مماثلة، فإن السياسة الاقتصادية المحلية الكوبية تعرقل بدرجة كبيرة نموها الاقتصادي. وفي ذلك السياق، نلاحظ اعتماد البرلمان الكوبي في آب/أغسطس ٢٠١١ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتوقع توسيع نطاق تلك الإصلاحات وتنفيذها بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين.

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يساهم في المشاكل الاقتصادية في كوبا، ويؤثر سلباً على مستويات المعيشة بالنسبة للشعب الكوبي. وإن رفع حظر الولايات المتحدة من شأنه أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي لما فيه منفعة الشعب الكوبي.

نعرب مرة أخرى معاً، عن رفضنا للتدابير الانفرادية المفروضة على كوبا والتي تتناقض مع قواعد التجارة الدولية المقبولة عموماً. ونحضر السلطات الكوبية على إجراء تحسينات حقيقية في جميع المجالات الآنفة الذكر.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين لا يزال يحدوها الأمل في حدوث تطور في التفكير والعمل لدى أصدقائنا في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم وما برحنا حازمين في دعوتنا من أجل إزالة تلك التدابير التضييقية التي تقف أمام تنمية جارتنا الكاريبية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم أمام الجمعية العامة بشأن بند هام معروض علينا ومدرج في جدول الأعمال، ألا وهو ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها في وقت سابق الممثلون الذين تكلموا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والمجموعات الإقليمية الأخرى.

ومضت عشرون سنة منذ أن بدأت الأمم المتحدة مناقشتها بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا تركة للحرب الباردة. وهو يهدف إلى الإطاحة بالنظام الاجتماعي الشرعي الذي اختاره الشعب الكوبي، وقد حول الحصار ذلك البلد إلى فناء خلفي هادئ للولايات المتحدة.

وبسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، واجهت جهود التنمية الجديدة التي تبذلها الحكومة الكوبية لتحسين معيشة الشعب الكوبي ورفاهه الاجتماعي عوائق كبيرة. ومما زاد الأمور سوءاً أن الكونغرس في الولايات المتحدة أصدر قانون هيلمز - بيرتون، الذي وسع الجزاءات لتشمل البلدان الأخرى التي أرادت أن تطور علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا. وذلك إجراء غير إنساني وغير ديمقراطي واستهزاء بالجهود المشتركة للبلدان الإقليمية من أجل تحقيق التنمية السلمية. ومن الواضح أن الحصار الذي تفرضه الولايات

القانون الدولي ليس وعوداً زائفة.“ (A/64/PV.3)، الصفحات ١٤-١٥).

علينا أن نظل نتساءل عن مكان هذا الحظر في عالمنا المعاصر. ففي عالم مترابط مفتوح الحدود يتيح حرية الحركة للشعوب والسلع ورأس المال، كيف يمكن في نفس الوقت لقادة ومهندسي العولمة أن يسنوا قانوناً يقضي بعزل دولة أو يفرض قيوداً على التجارة والتبادل العالمي وحركة الأفراد خارج الحدود الإقليمية؟ كيف يمكن لجمهور الناخبين في بلد ما أو في أي دائرة انتخابية أو مقاطعة أن يقرر وجهة شحنة ما وطريقاً لسفينة مبحرة إلى المياه الكوبية وخارجها، أو يقرر الطريقة التي يمكن بها للبنوك والشركات التابعة لبلدان أخرى أن تدير أعمالها مع كوبا؟

إن نص القرار ٨/٦٨، الذي اتخذ اليوم، قُدم في جميع الدورات الـ ٢١ الماضية للجمعية العامة، وحظي تقريباً بتأييد إجماعي لسنوات. وما من مثال آخر على توحيد صوت المجتمع الدولي وهو يتكلم بأغلبية ساحقة وبثبات بشأن المسألة. بيد أن الحظر لا يزال قائماً بعناد، وأثره السلبي تكثف منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدرك أنه بسبب القطاعات السكانية الصغيرة لدينا واقتصادنا الصغير وتناقص الأهمية العسكرية لمنطقة البحر الكاريبي كلها أدت إلى تجاهل الكثيرين لاحتياجاتنا وشواغلنا. وبينما كانت دول ومؤسسات غنية تنظر إلينا بارتياح إلى كفاحنا الإنمائي ولا تقدم لنا إلا وصفات مشكوك فيها، وآراء تافهة، فقد شمر الشعب الكوبي عن سواعده وقدم الكثير تطوعاً منه وبطريقة حركت المشاعر في القلوب والأرواح لدى أبناء شعب سانت فنسنت. وما من قيمة نقدية يمكن لها أن تجسد قيمة ذلك الدعم والتضامن والشراكة التي لم يطلب الشعب الكوبي أي شيء مقابلها. ومهما اعربنا عن تقديرنا لذلك، لا يمكننا أن نكون مغالين.

السيد مانونغي (جمهورية ترانينا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمرت الجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا وشعبها لأكثر من ٥٠ عاما ولم تحدث الآثار المنشودة. ولذلك السبب كثيرا ما ناشدنا أصدقاءنا، الولايات المتحدة، انه حان الوقت لوضع حد للجزاءات. واليوم، مرة أخرى، باتخاذ القرار ٨/٦٨، تكاتفنا نحن في الجمعية لنكرر دعوتنا الجماعية من أجل الوقف غير المشروط للحصار المفروض على كوبا.

ولفترة ٥٠ عاما لم تحدث الجزاءات أي تأثير واضح سوى انخفاض الحق الأساسي للكويين العاديين في التنمية والسعادة. ونرى أن إنهاء الجزاءات من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية واضحة لكوبا والولايات المتحدة على السواء. وباعتبارنا صديقا للولايات المتحدة وكوبا، نرى بارقة ضوء في نهاية النفق. وثمة أمل يلوح في الأفق، أمل بالتوصل إلى حل دائم لحالة تدعو إلى الأسف.

ويجدونا الأمل في أن تتمكن حكومتا الولايات المتحدة وكوبا من العمل صوب التوصل إلى حل دائم، حل من شأنه أن يعيد العلاقات التي كانت قائمة بين الشعبين والبلدين قبل فترة طويلة من فرض الحصار. ونشعر بالتشجيع من الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٩. ونعتبر رفع القيود المفروضة على سفر الأسر والتحويلات إلى كوبا وتوسيع الصادرات للأغراض الإنسانية واستعراض نظم شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة، ضمن أمور أخرى، خطوات مبشرة بالخير. ويلزم القيام بالمزيد من العمل.

وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قال رئيس الولايات المتحدة حينذاك جورج بوش، في ملاحظاته على تشريع هيئة تعزيز التجارة وتمديد قانون الأفضليات التجارية لدول الأنديز:

المتحدة على كوبا يشكل انتهاكا خطيرا للحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي.

كما يشكل الحصار المفروض على كوبا انتهاكا صارخا للمبادئ المسجلة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحق في تقرير المصير والتساوي في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرية التجارة. وهو مثال نموذجي لعمل متجاوز للحدود الإقليمية لإجبار بلد آخر على تغيير نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفقا لقيم بلد بعينه. ولا يمكن تبرير ذلك تحت أي ظرف من الظروف. واليوم يشكل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مطلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، بما في ذلك كوبا، التي تتطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة يسود فيها السلام.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدين بشده الولايات المتحدة على الحصار المفروض على الشعب الكوبي وتطالب بالرفع الفوري لهذه الجزاءات، وفقا للعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واستنادا إلى موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت في معارضة جميع أشكال التدخل وفرض الجزاءات على أي دولة ذات سيادة، فإنها صوتت، كما كان الحال في الماضي، مؤيدة للقرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (القرار ٨/٦٨).

ومرة أخرى، ناشد الولايات المتحدة بقوة أن تتخلى فورا عن الحصار الذي تفرضه على كوبا.

وأخيرا، نؤكد مجددا على دعمنا لحكومة كوبا وشعبها وتضامننا معهما في كفاحهما من أجل حماية كرامتهما الوطنية وسيادتهما من محاولة الولايات المتحدة فرض الحصار بصورة انفرادية.

إلى وثائق الإدارات الأمريكية المختلفة، نرى السبب الحقيقي وراء استمرار الحصار. وهو ما ظل يقال منذ البداية ذاتها، وهو إن هدف الحصار هو زيادة القلق فيما بين الشعب الكوبي من خلال التجويع وبالتالي بث الشعور باليأس وإسقاط الحكومة.

وقد فشل ذلك المسعى بالفعل، ليس لشجاعة الشعب الكوبي فحسب، بل أيضا لأن المجتمع الدولي قد أعرب عن نفسه للتو مؤيدا بأغلبية ساحقة إنهاء ذلك الإجراء التعسفي غير القانوني وغير العادل.

والأرجنتين ملتزمة التزاما ثابتا بتعددية الأطراف، بوصفها أداة مشروعة لحل المنازعات بين الدول. ونرى أن الحصار المفروض على كوبا، أبعد ما يكون عن حل المنازعات، بل يخلق منازعات جديدة. وعلاوة على ذلك، فهو ينتهك قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال وزير خارجية كوبا لتوه، فإن الحصار يمنع شعبا حرا عن الوصول إلى الحد الأدنى من السلع اللازمة لمجالات الصحة والتكنولوجيا والتعليم. وفي الواقع، فإننا نتطلع هنا في الأمم المتحدة ونؤيد أيضا تحقيق نظام دولي أكثر عدلا. لكن وفي واقع الأمر، فإن ممارسة النفوذ الاقتصادي لأمة واحدة بطريقة غير متناسبة على أمة أخرى ضعيفة، لا يؤدي إلى عدم المساواة فحسب، إنما يعزز عدم المساواة، ويجعلنا أكثر بعدا من تعددية الأطراف الحقيقية.

وتدافع الأرجنتين عن التجارة الحرة، ولكن ليس عبر بقاء الأصلح، أو على أساس قانون الغاب. فالتجارة الحرة هي تجارة حرة أيضا من فرض الشروط التعسفية التي تعوق تكافؤ الفرص. وبالتالي، ينشئ القانون ٢٤٨٧١ الإطار المعياري فيما يتعلق بنفاذ القوانين الأجنبية في الإقليم الأرجنتيني. وينص ذلك القانون على عدم نفاذ القوانين الأجنبية مطلقا وبطلان أثرها القانوني متى كان القصد منها التسبب في آثار قانونية تتجاوز الحدود الإقليمية للدول عن طريق فرض حصار اقتصادي أو

”إن التجارة تنشئ عادات الحرية [التي تبعث] الآمال في الحرية وتتطلب تحسين المؤسسات الديمقراطية. والمجتمعات المفتوحة للتجارة عبر حدودها أكثر انفتاحا للديمقراطية داخل حدودها.

”ولمن يهتمون منا بالقيم، ويؤمنون بالقيم، ليست القيم الأمريكية وحدها، ولكن القيم العالمية التي تعزز الكرامة الإنسانية، تشكل التجارة سبيلا جيدا للقيام بذلك العمل.“

ونحن نتفق مع الرئيس السابق بوش. فالانخراط التجاري أفضل سبيل لتشجيع المزيد من انفتاح المجتمعات. والواقع، إن من شأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أن يكون انتصارا كبيرا للقيم التي تعهدنا بصورة جماعية بالتمسك بها، وهي القيم المجسدة في ميثاق هذه المنظمة.

السيدة بير سيفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):

إن تصويت الأرجنتين مؤيدة للقرار ٨/٦٨ يؤكد مجددا على رفض حكومة دولة الأرجنتين وحكومتها وشعبها لذلك النوع من التدابير الانفرادية وغير القانونية وغير الشرعية. فالجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٢، وتسمى حصارا، يمكن للبعض أن يفسرها بأنها مجرد حرب تجارية ومالية، ويمكن أن تكون موضع نقد شديد، ولكن ينبغي ألا يخطئ أي أحد. فجوهر الجزاءات، وهدفها الرئيسي سياسي، ضد حكومة جمهورية كوبا وضد ما اختاره الشعب الكوبي اختيارا حرا أسلوبا للحياة.

وتلك التدابير ليست مجرد تعسفية وغير قانونية. فهي أيضا تخالف ما ظل يطالب به المجتمع الدولي والأمم المتحدة لأكثر من ٢٠ عاما. وخلال الأعوام، قدمت حكومة الولايات المتحدة مختلف الحجج بشكل صريح لتبرير فرض الحصار. ومع ذلك، نحن نعلم أن الحجج العلنية قد تغيرت. ولكن إذا نظرنا

الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير للنظام الحاكم في ذلك البلد، أو أن يكون لها أثر سلبي على حق الشعوب في تقرير المصير.

ومن غير المقبول أن يظل الحصار المفروض على كوبا قائما إلى الآن، بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي بالإجماع عمليا، وخصوصا من قبل الجمعية العامة، فيما يتعلق بإلغاء ذلك الحصار. وما تزال كوبا تعاني من عدوان أحادي الجانب يتخفى وراء شكل العدوان التجاري فحسب. وما زلت أصر على أن ذلك أمر غير مبرر. ويجب علينا أن نشدد على أن بوسع التعددية أن تدافع عن الديمقراطية الحقة في جميع أنحاء العالم. وتعني الديمقراطية الحقيقية الإقرار بأن الحرية شرط لازم من أجل التحرير. ذلك أن بعض البلدان تفهم الديمقراطية ببساطة على أنها تعني حرية الأسواق، في حين تخضع البلدان الأخرى لفرض الهيمنة الاقتصادية أو العسكرية عليها.

وأخيرا، تكرر الأرجنتين تأكيد موقفها من هذه التدابير. فنحن نقف جنبا إلى جنب مع كوبا، بوصفها عضوا فاعلا في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسنواصل تنفيذ أحكام القرار ٨/٦٨ بصورة كاملة، بما يلزم ذلك من حماس واتفاق واقتناع عميق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.